Dalia
دالية

مركز بيسان للبحوث والإنماء
Bisan Center
for Research & Development

# العَطاءُ المجتمعيّ ضمن السِّياق الفلسطينيّ

## المفهوم والبدائل والتّحديات

إشراف مؤسّسة دالية المجتمعيَّة
تنفيذ مركز بيسان للبحوث والإنماء

2024

بدعم من
giving FOR change

# العَطاءُ المجتمعيّ ضمن السِّياق الفلسطينيّ

## المفهوم والبدائل والتّحديات

إشراف مؤسّسة دالية المجتمعيَّة
تنفيذ مركز بيسان للبحوث والإنماء
طاقم البحث: وسام العيسة، جبريل محمد، أُبيّ العابودي
تحرير وترجمة محمّد أمل نزيه

2024

بدعم من

تصميم ورسوم: ميشيل جبارين

# مؤسّسة دالية المجتمعيّة

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة دالية

© 2024

مؤسسة دالية هي مؤسسة مجتمعية، يتلخص عملها في حشد واستخدام كل الموارد المحلية اللازمة (مادية وغير مادية) بالشكل الملائم، لتمكين وخلق مجتمع مدني مستقل مسؤول تسود فيه الشفافية والمحاسبة. يأتي ذلك من الإيمان بحق الشعب الفلسطيني في التحكم بمصادره من أجل تحقيق تنمية مجتمعية. ويتم تحقيق ذلك من خلال تقديم منح بقيادة المجتمع، لدعم مبادرات المجتمع المدني المبدعة والملائمة، خاصة تلك الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية لاستخدام مواردها المتوافرة والاستفادة منها. نركز عملنا على أربعة جوانب تضمن تحقيق تنمية مجتمعية شاملة، وهي: جانب الاقتصاد المحلي، والبيئي، والاجتماعي، والثقافي. كما أننا نهدف إلى تعزيز العطاء المجتمعي في فلسطين، وفي الشتات، لأننا نؤمن بأن كل فرد منا، لديه شيء يستطيع تقديمه، من خلال المساهمة بمواهبنا ومواردنا وطاقاتنا من أجل فلسطين مزدهرة.

فلسطين- رام الله- ٤، شارع السهل
+970 2 2989121
info@dalia.ps
www.dalia.ps

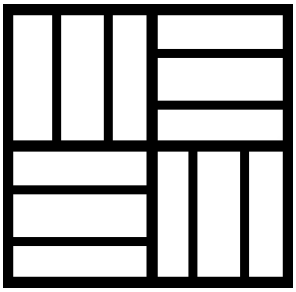

# الْفِهْرِست


تقديم ..... 6

الإطار النَّظَريّ ..... 9

مراجعة الأدبيّات..... 12

لمحة تاريخيّة عن التطوّع في فلسطين: من العُونة إلى الحركة المُنظّمة.. ..... 15

العطاء المجتمعي والقطاع الخاص ..... 28

التّوزيع الجغرافي لمؤسّسات العطاء المجتمعيّ في فلسطين التاريخية ..... 29

النّتائج ..... 36

دور الجهات المانحة في تعزيز العطاء المجتمعيّ أو الحياد عنه ..... 40

معيقات استغلال الموارد المحلّية والاعتماد على العطاء المجتمعي لتحقيق التّنمية ..... 41

الخاتمة والتّوصيات ..... 42

ثبت المراجع ..... 46

ثبت مراجع الصور ..... 50

دراسة حالة رقم ١: مركز معاً وجمع التَّبرعات لقطاع غزّة ..... 52

دراسة حالة رقم ٢: إنعاش الأسرة نموذج لمؤسّسة تتبنى العطاء المجتمعي نهجاً ..... 53

# تقديم

يشكّل منهجُ الاعتمادِ على الذّاتِ وتراكمُ الخبرةِ والمعرفةِ المتحقّقةِ عبر هذه العمليّةِ أساسًا لتراكمِ رأسِ المالِ المجتمعيّ ولتراكمٍ اقتصاديٍّ محلّيٍّ يمكن أن يولّدَ قِيَمًا مجتمعيّة جديدةً تتمخّضُ عن عمليّةِ تغييرٍ تنشأ في سيرورةِ الفعلِ الاقتصاديّ الاجتماعيّ الجانح صوبَ الاعتمادِ على الذّات.

في ضوءِ ذلك، تستحضرُ المجتمعاتُ عادةً خبرتَها التّاريخيّةَ أداةً لتحفيز إحداث تغييراتٍ في القِيَمِ والاتجاهاتِ، سواءً في الاستثمارِ، أو الاستهلاكِ، أو توفيرِ الخدماتِ العامّة. في السّياق الفلسطينيّ، يُشكّلُ مفهومُ العُونة التّاريخيُّ، الّذي ساد في المجتمعِ الريفيّ الفلاحيّ في فلسطينَ، قاعدةَ انطلاقٍ لتحفيزِ قِيَمِ العطاءِ والمشاركةِ. كما تقدّمُ أشكالُ العملِ التّطوّعي المختلفة، الّتي سادت في ثمانينيّاتِ القرنِ العشرين، جسرًا للتواصلِ بين مفهومَي العُونة والعطاءِ بالاعتمادِ على الموارِدِ المحلّيّةِ.

في ظلّ مجتمعِ الكفايةِ الذّاتيةِ القائمِ على الجمعِ بين الملكيّةِ والعملِ قامت العُونة على نَبْذِ العملِ المأجُورِ والتطوّعِ القائمِ على صِلات القرابة والرّوابط المحلية، خادِمةً ببنيتيها هذه الأفراد والمجتمع من خلال الأعراف السّائدة والقائمة إمّا على المنفعةِ المتبادلةِ بين الأفرادِ أو على التّعاضدِ الرّامي لتحقيق المنفعة العامّة سواء على مستوى الحمولةِ أو القرية، بلا أيّ تعاقداتٍ رسميّة أو أُسسٍ قانونيّة.

ارتبطَ هذا الفعل الاجتماعي بعاداتٍ وتقاليدٍ وقيمٍ اجتماعيةٍ إيجابية ذاتَ طابعٍ جمعيٍّ، كما أنشأتْ ثقافةً خاصّةً بها، لها رموزُها الّتي عُبّر عنها في الأهازيجِ أو الأمثال الشّعبيةِ، ذكرًا لا حصرًا.

تراجَعَ تقليدُ العُونة جرّاء تغييرات اجتماعيّة تمحورت حول تسليع القريةِ ونقل ثِقل اعتمادها من ذاتها إلى السُّوق، حيثُ شكّلَ دخولُ فلسطين إلى السُّوقِ العالميّةِ من موقعٍ شديدِ الضّعف تِبْعًا لضُمور أشكال التّعاون التّقليديّة وتراجعها. أسفر تحديثُ القريةِ من خارجها - لا من ذاتها - إلى تشويهٍ أو قطعٍ في مسار تطوُّرِها الذّاتيّ وإغراقٍ لها في الاعتمادِ على المدينةِ وعلى ما أنتجَهُ هذا التّحديث من تغييراتٍ في بنى المجتمعِ الفلسطينيّ عمومًا، وحلّ القطاعُ الخدميُّ مَحِلَّ القطاعات الإنتاجيّة في المدينةِ والرّيفِ وتسيّد سائر القطاعاتِ الاقتصاديّة. تجلّى ثمن هذا التّحديث في إهمال الموارِدِ المحليّة والاعتماد على المساعداتِ الخارجيّةِ أو على ما تطرحُهُ الإداراتُ العامّةُ من شواغر ووظائف، أضحى الرّيف لها مستودعًا من مستودعات القوّةِ العاملةِ.

ظهرَت هذه الآثار جليًّا في عمليّةِ تحويلِ فلّاحي الأريافِ إمّا إلى عُمّالٍ في الورشِ الإسرائيليّةِ أو موظّفينَ في الإداراتِ العامّةِ، سواءً قبلَ إنشاء السُّلطةِ الفلسطينيّة أو عقبه؛ ممّا ولّد ثقافةً جديدةً لا تُعطي بالًا للموارِدِ الذّاتيّةِ أو لا ترى فيها ما يُمكن استثماره بنجاعةٍ أو كفاف نهوضٍ اقتصاديٍّ واجتماعيّ.

آل هذا التّحويل إلى تشويه بُنيةِ الرّيفِ الاجتماعيّة وثقافته وتعمُّيق اعتمادِهِ على المدينةِ الّتي تعتمد بدورها على المركزِ الإداريّ الّذي يعاني تبعيةً للمركزِ العالميّ وتغييب ثقافةِ الاعتمادِ على الذّاتِ وتصدير الاعتمادِ على الآخرِ.

لا يقتصرُ الضَّعفَ الّذي يعتري المجتمع الفلسطينيّ على ما ذُكرَ، بل يشمل ضروبًا تعرفها مؤسّسات المجتمع المدنيّ - من أشدّها أثرًا الاعتماد على المساعداتِ الدَّوليَّة الّتي تشكّل دعمًا مُهمًّا من وجه، ومن الآخر عقبةً تعيق تحقيق هذه المؤسّسات لأهدافِها.

تضعُنا المعطيات أعلاه أمام مشكلة حَريَّةٌ بالمعالجة: هل الحل في استعادة قيم العُونة بحذافيرها؟ أم عسانا ننبري ننغمس في التَّبعيةِ للآخرِ؟ من الجديرِ بالذّكرِ أنّ كلا الاتجاهينِ يحملان مخاطر الفشل في تشكيل حالة جديدة تعتمد على الذَّات. على أيّ وجه، يبقى بناءُ نموذجٍ يعتمدُ على التّفاعلِ بين الإرثِ التّاريخيّ والواقعِ الرَّاهن المهمة الأساس لاستنهاضِ حالةٍ مجتمعيةٍ جديدةٍ، علمًا أنَّ هذه العمليّة ليست بمحض تهجين تعسفيّ بين ماضٍ وحاضر، بل عملية استعادة الإيجابيَّات الْقِيَميَّة الكامنة في كلا التَّوجهين.

يتضح مِمَّا تقدَّم امتلاك المجتمع الفلسطينيّ موارد يُمكنُ استثمارُها لخلق نموذجٍ تنمويٍّ يتلاءم مع واقعهِ، بيد أنَّ هذه الموارِدَ لا تزالُ مهملةً أو تُبدَّدُ جرَّاء سيادة نزعاتٍ استهلاكيَّةٍ ناشئةٍ عن ثقافةِ الاعتمادِ على الغيرِ، وهنا تكمن مشكلةُ هذه الدّراسة.

تحديدًا، يقارب سؤالُ البحثِ موانع وحوائل استغلال الموارد المحليَّة والاعتمادِ على العطاءِ المجتمعيِّ لتحقيقِ التّنمية. ينبثق من هذا السؤالُ جُملةٌ من الأسئلة الفرعيَّةِ، هي: ما معيقاتُ الاعتمادِ على العطاءِ المجتمعيِّ لتحقيقِ التّنمية؟ ما حدود الاعتمادِ على العطاءِ المجتمعيِّ لتحقيقِ التّنمية؟ ما دورُ الجهات المانحة في انتشارِ مفهومِ العطاءِ المجتمعيِّ أو الابتعادِ عنه؟

في سبيل مقاربة هذه الخطوط البحثيَّة تفترض الدّراسة وجود خلل في المفاهيمِ المجتمعيَّةِ المرتبطة بالمواردِ الذَّاتيّةِ جرَّاء سيادةِ قيمٍ وعاداتٍ اقتصاديَّةٍ واجتماعيّةٍ تمنعُ من استغلالها وتعيقُ إحداث تغيرات اجتماعيَّة يفترضُ البحث أيضًا أنَّ للجهات المانحة دورًا مهمًّا وهامًّا في مجالِ العطاءِ المجتمعيِّ.

تنشأ أهميَّة البحثِ من واقع ارتفاع معدَّلات البطالة في أوساطِ الشَّبابِ الفلسطينيِّ، لا سيَّما الخرّيجات والخريجين، مِمَّا يزيد أثر تقديم تصوّرات جديدة لهم على هذا الصَّعيد لاستنهاض طاقتهُم للمبادرة بأشكال عمل تعتمدُ على الذّاتِ وتخلِقُ فرصًا للتعاونِ والإبداعِ - فضلًا عن الحاجة إلى نظام تمويلٍ جديدٍ بدل النِّظامَ الحاليّ يُعطي حريةً أكبرَ للمؤسّسات العاملة على الأرض باعتبارها أدرى وأخبر باحتياجاتِ المجتمعِ - على عكسِ الجهات المانحة الدَّوليَّة.

يهدفُ هذا البحثُ إلى التَّعرُّفِ على مفهومِ العطاءِ المجتمعيِّ ضمن السِّياق الفلسطينيّ ودوره بديلًا لكلٍّ من التَّطوعِ بمفهومه التّقليديِّ، كما يسعى إلى تقصّي دور الجهات المانحة في دعم مؤسّسات المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ واحتوائها.

على صعيد الأدوات، يعتمدُ البحثُ على مجموعة من المقابلات شبه المقنّنةِ تضمُّ خمسة أسئلة أساسيَّة مُرفدة بجملةٍ أخرى من الأسئلة بناءً على إجاباتِ ممثّلي وممثّلات الجهات المبحوثة. أجاب ممثّلو وممثّلات الجهات المبحوثة على هذه الأسئلةِ خلال المقابلات الّتي استمرَّت ما بينَ ثلاثينَ إلى خمس وأربعين دقيقة، يُستثنى من ذلك لقاء المجموعة البؤريّة الّذي تجاوز السَّاعة. وأُخْتِير المبحوثون/ات والجهات المبحوثة بناءً على عملهم في مؤسّسات يرتبط عملها ارتباطًا مباشرًا بالعطاءِ المجتمعيِّ ويقع ضِمن أطر هذا المفهوم.

تضمَّنت أسئلة المقابلات أسئلة ديموغرافيَّة عن المبحوثين/ات، وما طبيعة أدوار عملهم؟ من أين أتت فكرةُ المشروعِ الّذي ينخرطون بالعمل على إنجازه وما أهميته؟ بِمَ وكيف تختلفُ فكرةُ مشروعكم عن النّموذجِ التقليديّ للتمويل؟ من المستفيدونَ/ات الرئيسيونَ من الخدماتِ الّتي تقدمونَ؟ استخدمتُ هذه الأسئلة وسيلةً لبدء النّقاش مع المبحوثين/ات ثُم توسّعت إلى أسئلة فرعيّة تُقارب ما أثاروه من نقاطٍ في إجاباتهم.

# الإطار النَّظَريّ

يستندُ البحثُ استنادًا أساسيًّا إلى نظرياتِ أنطونيو غرامشي، مع بعضِ التَّعميم والتّوسيعِ، تحديدًا في مَفْهُومَيه الأساسيين عن المثقَّف التقليديّ والمثقَّف العضويّ، حيث يُعرِّف المثقَّف ابداءً بكلّ من له دور تنظيميّ، أو ثقافيّ، أو أيديولوجيّ في المجتمع (مجدي 2019)، ثُم يمضي لتعريف المثقَّف التقليديّ بأنّه المثقَّف الّذي يعتقدُ بأنه في مستوى اجتماعيٍّ أعلى من سائر أفراد مجتمعه، أمّا المثقَّف العضويّ، فهو مثقَّفٌ ينتمي إلى طبقتهِ الاجتماعيةِ ويسعى لتحسينِ أحوالِها (الجميل 2019).

لأغراضِ هذا البحثِ، وُسِّعَ مفهومِ غرامشي للمثقَّفِ العضويّ ليشملَ مجموعاتٍ تُشكّل بُنىً مؤسّسية وتنظيميّة وتدعم بُنىً مؤسّسية وتنظيميّة أخرى لتحقيق مصالح المجتمعات الّتي تنتمي إليها. بعبارة أوضح، ثَمَّ مجموعات من الأفراد - ضمن مظلّة العطاء المجتمعيّ - يمتلكونَ إدراكًا (ثقافة) لحاجاتِ مجتمعاتهم، فيترجمون هذا الوعي بإنشاء ودعم هياكلٍ اجتماعيّة (مؤسّسات) من أجلِ تحسينِ أحوالِ مجتمعاتهم مع انحيازٍ واضحٍ لفئاته الفقيرة والمُهمَّشة (البعد الطبقيّ). بتقديمها أداةً مفاهيمية لتحليلِ دور المؤسّسات عبر النَّظر إلى وظيفتها الاجتماعيّة أداةً للتغيير، تكتسبُ مقاربة هذه الدّراسة أهميَّة خاصَّة عندَ تحليل دور النُّخبِ في مضمار العطاء المجتمعيّ.

## العطاء المجتمعيّ، والعمل التَّطوُّعي، والعمل الخيري، والحماية الاجتماعيّة: تعريفات وفروقات مفاهيميّة

قبل الانتقال إلى مراجعة الأدبيّات الّتي تطرَّقت لمفهوم العطاء المجتمعيّ، لا بدّ من توضيح ماهيّته، ولا غنى عن توضيح مجموعة من المفاهيم الّتي تتقاطع مع هذا المفهوم - العمل التَّطوُّعي، والعمل الخيريّ، والحماية الاجتماعيَّة - مع تبيان الفروق الكامنة بينها.

### العمل التَّطوُّعي

تحاول العديد من التَّعريفات تفسير مفهوم العمل التَّطوُّعي، منها تعريف بِيغِي ثويتس ولينِدِ هيويت الّذي يرى في العمل التَّطوُّعي "تبرّعًا طوعيًّا بالوقت والمواهب في تقديم خدمات أو أداء مهام دون ارتقاب تعويض ماليٍّ مباشر لقاء ذلك." أما تعريف وجمان وجوردن، فينصّ على أنَّ "التَّطوّع عملٌ واعٍ وتجلٍّ للحرّيّة الشَّخصيّة من أجل مصلحة الآخرين دون مقابل مادّي." تقدّم سناء دويكات تعريفًا آخر للعمل التَّطوُّعي، يفسّره بأنّه "العمل أو النَّشاط الّذي يخصّص الشَّخص [فيه] جزءًا من وقته ومهاراته لإنجازه بهدف تقديم المساعدة للأفراد، أو المجتمع، أو المنظَّمات غير الرَّبحية دون مقابل مادي".

تتقاطع هذه التَّعريفات في مجموعة من النِّقاط، إحداها عدم توقُّع مقابل مادّي للعمل/الجهد المُقدَّم، وأنَّ الأفراد يتبرَّعون بوقتهم ومواهبهم بمحض إرادتهم ووعيهم، ممّا يعني أنّ العمل التَّطوُّعي ينبع من مفهوم التَّضامُن. جدير بالذّكر أيضًا الدّلالة المُضافة لكلّ تعريفٍ من التّعريفات آنفة الذِّكر.

على سبيل المثال، تُشير دويكات في تعريفها للفئات المستفيدة من العمل التّطوُّعي، في المقابل، تغيب عن هذه التّعريفات الفوائد الّتي ينالها المتطوع، نحو زيادة رأس المال الاجتماعيّ والخبرات.

## العمل الخيريّ

كما حال العمل التّطوُّعي، للعمل الخيريّ تعريفات تحاول تفسير مفهومه - مثلًا يُعرِّف د. محمّد مهدي (2012) العمل الخيريّ على أنّه "عمل يشترك فيه جماعة من النّاس لتحقيق مصلحة عامّة وأغراض إنسانيّة[،] أو دينيّة[،] أو علميّة[،] أو صناعيّة[،] أو اقتصاديّة بوسيلة جمع التّبرعات وصرفها في أوجه الأعمال الخيريّة." يربط د. مهدي العمل الخيريّ بالدّين الإسلاميّ في إحالةٍ إلى مفهوم الزّكاة الّتي يمكن اعتبارها أحد الأشكال التّقليديّة للعمل الخيريّ. أمّا مجد خضر (2016)، فيعرّفه بأنّه "العمل الّذي لا يعتمد على تحقيقِ أيّ مردود مادّي أو أرباح، بل يعتمد على تقديم مجموعة من الخدمات الإنسانيّة للأفراد المحتاجين لها." بعبارة أخرى، يُمكننا القول أنَّ عمل الخير ينثني على تقديم أفرادٍ أو مجموعات أكثر حظًّا موارد لأفراد أقل حظًّا.

يتضح من التّعريفات السّابقة وجود تقاطع كبير بين مَفْهُومَي العمل الخيريّ والتّطوُّعي؛ لذا من الضّروري توضيح الفرق بينهما قبل الانتقال إلى مفهومي الحماية الاجتماعيَّة والعطاء المجتمعيّ. ثَمَّ فرقان رئيسيان، يكمن أوّلهما بالمصدر، حيث إنَّ الدَّافع الأساس للعمل الخيريّ غالبًا ما يكون دينيًّا، حيث يسعى الأفراد من خلاله نيل رضى الله. بالمقابل، ينبع الدّافع الأساس للعمل التّطوُّعي من الشُّعور بالمسؤوليَّة الاجتماعيَّة. أما الفرق الثّاني، فيكمن في أنَّ العمل الخيريّ يوجَّه عادةً إلى الأفراد، على حين أنَّ أثر العمل التّطوُّعيّ يتجلّى أكثر على مستوى المجتمع ككل. أخيرًا، يتخذ العمل الخيريّ طابعًا ماديًّا (ماليًّا) أكثر من العمل التّطوُّعي، حيث عادة ما يُقدّم المتطوّعون من خلال الأخير خبراتهم ووقتهم للمجتمع - لا المال.

## الحماية الاجتماعيَّة

تُعرِّف مُنظّمة الأغذية والزِّراعة للأمم المتّحدة الحماية الاجتماعيَّة بأنَّها "مجموعة من التَّدخلات الّتي تهدف إلى الحدّ من المخاطر الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والضَّعف، والتَّخفيف من حدّة الفقر المدقع والحرمان." في المقابل، تعرّفها مُنظّمة العمل الدُّوليّ على أنها "مجموع السّياسات والبرامج الّتي تهدف إلى تقليص الفقر والهشاشة من خلال دعم سوق العمل، وتقليص تعرض الأفراد للمخاطر، وتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من احتمالات فقدان الدَّخل، أو أنها مجموع الآليَّات الّتي تروم إلى مساعدة الأفراد على مواجهة آثار المخاطر الاجتماعيَّة (الشيخوخة، والمرض، وعدم القدرة على العمل، والبطالة، والأعباء العائليّة، إلخ)، خاصّة في جوانبها الماليَّة".

يتضح من التّعريفين السّابقين العلاقة الوثيقة بين الجانب الاقتصاديّ ومفهوم الحماية الاجتماعيّة، حيث تستدعي الأخيرة بقاء متلقيها واستمراريَّتهم. كذلك، تُظهر هذه التّعريفات ارتكازَ مفهوم الحماية الاجتماعيَّة على الأفراد واستثناءَها للهياكل الاجتماعيَّة (المجموعات والمؤسّسات) رغم ما تحتاجه هذه الأخرى من دعمٍ لمواصلة تقديم خدماتها - هنا يبرز مفهوم العطاء المجتمعيّ ليربط بين الحماية الاجتماعيَّة للأفراد والهياكل الاجتماعيَّة.

لأغراض هذا البحث، اعتُمِدَ التّعريف الإجرائي التّالي مفهوم العطاء المجتمعيّ: يُجسّد العطاءُ المجتمعيُّ نوعًا من حماية اجتماعيَّة يقدّمها الأفراد داخل المجتمع من خلال التّضامُن النّابع عن مفهوم التَّطوُّع والعطاء للمؤسّسات العاملة في المجال العام. يعود اختيار هذا التّعريف إلى حاجة المجتمع المدنيّ والمؤسّسات العاملة فيه للحماية في الوقت الرّاهن، إذ إنّ المجال العام للمجتمع الفلسطينيّ يواجه تضييقات متواصلة، سواء كان مصدرها الجانب الفلسطينيّ أو الاحتلال الإسرائيليّ، أو أطراف أخرى.

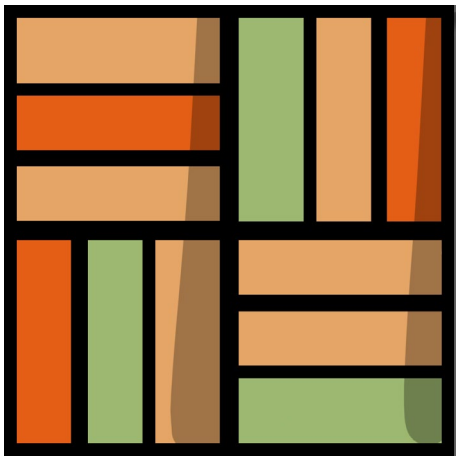

# مراجعة الأدبيّات

لتأطير مفهوم العطاء المجتمعيّ والمفاهيم المرتبطة به في السّياق الفلسطينيّ، لا بدَّ من الوقوف على الأبحاث الّتي قاربت هذا المفهوم سواءً أكانت المقاربة مباشرة أم غير مباشرة. يمكن تقسيم هذه الأدبيّات إلى ثلاثة أنواع رئيسة: أولًا، أبحاث في ماهيّة العطاء المجتمعيّ وأثره في إحداث التّغيير؛ ثانيًا، أبحاث في مفهوم العُونة باعتبارها مفهوم مشابه للعطاء المجتمعيّ في الموروث الثّقافيّ الفلسطينيّ ومحاولة تأصيل العطاء المجتمعيّ ضمن هذا الموروث؛ أخيرًا، أبحاث في أثر التّمويل الأجنبيّ على المجتمع الفلسطينيّ ومفاهيم العطاء المجتمعيّ داخله.

## ماهيّة العطاء المجتمعيّ وأثره في إحداث التَّغيير

تُشير جيني هُدْجِسِن وآنّا بوند (2018) إلى أدوارٍ عديدة للعطاء المجتمعيّ، أهمّها نقل القوّة من كفّة المانحين إلى أفراد المجتمع وأعضائه، حيث تعتبران أنَّ هؤلاء الأفراد هم من يدفعون المسار نحو التّنمية ويعملون على تقوية أصوات مجتمعاتهم. تقدّم هُدْجِسِن وبوند مجموعةً من الاقتراحات لكلّ مُريد وراغب في تقوية المؤسّسات العاملة في الميدان، كما تؤكّدان أهمّية استقلال هذه المؤسّسات المدعومة في اتخاذ قراراتها.

تتبّع أفِيلا كيلموراية (2020) في بحثها انتشار مؤسّسات المجتمع متابعة مفاهيميَّة تسعى من خلالها إلى تحديد كيفيّة تكييف العطاء المجتمعيّ للاستجابة للاحتياجات، والفرص، والظّروف في أوروبا الشّرقيّة، وآسيا الوسطى، ودول الجنوب العالميّ، بما في ذلك الشّرق الأوسط. على غرار سائر الأدبيّات ذات الصّلة، تقف كيلموراية أيضًا على الإشكاليّات النّاتجة عن التّسميات الّتي تعتمّدها هذه المؤسّسات.

تتوسّع هُدْجِسِن وهيلاري نايت (2016) في مقاربة كل ما سبق مرة أخرى من خلال بحث يتقصّى تاريخ تطوُّر مجال العطاء المجتمعيّ، تؤكّدان فيه الحاجة إلى الانتقال من النّموذج التّقليديّ للمساعدات إلى آخر محليّ يُحدِث تأثيرًا على أرض الواقع ويعيد فكرة الدّعم إلى أصولها - أي المساعدة في تحقيق التّنمية بدلًا من السّيطرة الّتي تطغى على الدّعم الدّولي. يتمثّل النموذج المنشود في العطاء المجتمعيّ الّذي ينقل القوّة من يد المانحين الدّوليين إلى أهالي المجتمع وأفراده.

## العُونة

يتقصّى عبد الكريم مزعل (2013) التطور التّاريخي للعمل التّطوُّعي في فلسطين انطلاقًا من مفهوم العُونة وصولًا إلى العمل التّطوُّعي الرّاهن، الّذي تطغى عليه المؤسّسات والمنظّمات المتخصّصة. توضّح نتائج بحث مزعل إشكاليّات وسمات أطوار العمل التّطوُّعي في فلسطين مُقسمًا إيّاها إلى أربع مراحل: مرحلة العُونة، الّتي تميّزت بالعفويّة والتّلقائيّة؛ ثُمَّ التّطوُّع التّقليديّ (1919 - 70) الّذي امتاز بنشوء بُنىً مؤسّساتيّة ذات طابع خدماتي؛ مرورًا بالعمل التّطوُّعي الوطنيّ (1970 - 90) الّذي جدل العمل التّطوُّعي بالحراك الوطنيّ؛ أخيرًا، العمل التّطوُّعي المدني وارتباطه بموجة مؤسّسات ذات طابع احترافيّ مُتخصّص. يختتم مزعل بحثه بتقديم بديل عن النّظام الرّاهن - نظام جديد يُمكن وصفه بأنّه تقاطع بين العُونة ومفهوم العطاء المجتمعيّ، وهو قريب إلى حدٍّ بعيد من التّعريف الّذي أسنده الباحث للعطاء المجتمعيّ.

أمّا جبريل جحشان وحسين يحيى (2013)، فيقاربون في بحثهما مفهوم العُونة وتاريخه ودوره في العمل التّطوُّعي وتأثيره على القضية الفلسطينيّة - مرورًا بروابط القرى والانتفاضة الأولى. لم يغفل الباحثان البُعد الجندري، حيث يدرسان في متن بحثهما تأثير العُونة والعمل التّطوُّعي على دور النّساء. في الختام، يربط جحشان ويحيى مفهوم العُونة بالدّور الّذي تؤدّيه منظّمات المجتمع المدني في الوقت الرّاهن.

## أثر التَّمويل الأجنبيّ على المجتمع الفلسطينيّ

يجادل عواشرة (2012) أنَّ المنظّمات غير الحكوميّة تعمل غالبًا كما أذرع على تنفيذ الأجندة السّياسيّة لمانحيها - يعني أنّ جداول أعمال الحكومات المانحة تتحكّم في قرارات هذه المنظَّمات على حساب الاحتياجات الحقَّة للمواطنين والمواطنات ينصُّ الباحث في نتائجه أنّ هذا الدَّعم يرسّخ بقاءَ الوضع القائم. إزاء ذلك تعمد طائفة من مؤسّسات المجتمع المدني على التّمييز بين الدّول المانحة وفقًا لنوع القيود الّتي تفرضها في محاولة لمجابهة التّدخل المقرون بما تقدّمه من دعم. يشير الكاتب إلى طريقتين أساسيتين لترسيم هذا التّمييز: ترتبط أولهما بفرض الجهة المانحة لشروط سياسيّة؛ أمَّا الثّانية، فارتكازها مصدر الدّعم - حكومي أم غير حكومي. تجدر الإشارة هنا إلى أن العطاء المجتمعيّ، باعتباره بديلًا لهذا النوع من التَّمويل، يقدّمُ مدخلًا لحل إشكاليّة شّروط الجهات المانحة كما يُرجع السَّيطرة إلى أفراد المجتمع للبت بما يريدون ويرغبون في تحقيقه وفقًا لاحتياجاتهم الأصيلة.

في دراستهم عن التّأثيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للتمويل على المجتمع الفلسطينيّ، يَخلصُ سامي صنصور، ورامي ناصر، ومحمود عطا الله (2011) إلى أنّ مصير السّواد الأعظم من المساعدات الخارجيّة الاستهلاك لا الاستثمار - ممّا يعني عدم إمكانيّة الاعتماد على هذه المساعدات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. عِلاوة على ذلك، يصل جزء كبير من المساعدات إلى فلسطين محمّلًا باعتبارات سياسيّة بدلًا من غايات التّضامن ولا الإنماء. يُضاف إلى ذلك أنّ هذا الضَّرب من المساعدات لا يلبّي كفاف احتياجات الفلسطينيّات والفلسطينيين لضمان مستقبل مستدام، بل يقتصر وينبري على تدويم الوضع الرّاهن بكل ما ينثني عليه من تبعية.

يصل سليم درويش (2019) في بحثه عن تأثير المساعدات الخارجيّة على التّنمية إلى النّتيجة ذاتها؛ إذ يشير إلى أن الدّول المانحة تقدّم هذا الدّعم خدمةً لمصالحها بالمقام الأوّل، وأنّ هذه المساعدات لا تُفضي بالضّرورة إلى تنمية حقيقية. يضيف درويش أن سياسات كلٍّ من الاحتلال والسّلطة الفلسطينيّة لم تسهم في استثمار هذه الأموال بفعاليّة، بل أسهمت أحيانًا في إحداث أثر معاكس للتنمية. يبرز هذا الطّرح مجدّدًا الحاجة إلى بديل عن المساعدات الدّوليّة، بديل يهدف إلى تحويل حالة الاستقرار الرّاهنة إلى تنمية حقيقية. من جانب آخر، يؤكّد هذا الطّرح الحاجة إلى نظام مساعدات يرتكز على مصالح الفلسطينيّات والفلسطينيين واحتياجاتهم الحقيقية - لا على مصالح الجهات المانحة وحدها.

قدّم عبد الرّحيم الشّيخ (2012) مفهومًا بديلًا للتنمية السّائدة أطلق عليه التّنمية الميثاقيّة، وهي التّنمية الّتي تنطلق من حقوق الشّعب الفلسطينيّ في التّحرُّر والاستقلال، مستندة إلى الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ لعام 1968 بوصفه مرجعيّة وبوصلة أخلاقيّة للمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وناظمًا للخطابين السياسيّ والثقافيّ الفلسطينيين. يؤكّد الشيخ أنه حري بأيّ تنمية في السّياق الفلسطينيّ الارتكاز على مفهومَي التّحرُّر والعدالة. وبناءً عليه، تُحدّد طبيعة التّدخُّلات إن كانت تنموية أو غير تنموية بمدى مساهمتها في

تحقيق هذين المفهومين. على سبيل المثال، التّدخل في القطاع الزّراعيّ الّذي يعزّز ربط الإنتاج بالاستهلاك يُعدُّ تدخّلًا تنمويًا، بينما التّدخُّل الّذي يربط المزارعة والمزراع الفلسطينيّ بالسّوق الإسرائيليّ فليس تنمويًّا.

يتضح من مجموع الأدبيّات السّابقة وجود حاجة ماسّة لتقديم نموذج جديد يعالج الإشكاليّات النّاجمة عن الدّعم الدوّلي، خاصةً المشروط - حاجة تدعونا لعودةٍ إلى التّراث الفلسطينيّ واستنباط نموذج بديل مناسب. هنا يبرز نموذج العُونة حجر زاوية وانطلاق ملائم يُمكن البناء عليه في تطوير النّموذج الجديد. لكن ورغم ما يحمله مفهوم العُونة من إيجابيّات، فإنه يبقى غير كافٍ لتلبية متطلبات المرحلة الرّاهنة؛ مِمَّا يقودنا إلى مفهوم العطاء المجتمعيّ، الذي يتقاطع مع مفهوم العُونة بلا سلبياتها، بل ويشتمل إيجابيّات الدّعم الدّولي. زِيادة على ذلك، يعيد هذا المفهوم القوّة والسّيطرة إلى المجتمع المحليّ، متجاوزًا عقبات شروط الدّعم الدّولي ومُعزِّزًا التّكافل الاجتماعيّ بحكم انبثاقه من المجتمع ذاته، كما أنّه يحمل وعودًا ممكنة بتحقيق التّنمية المرجوّة، أو كما يسميها الشّيخ "التّنمية الميثاقيّة".

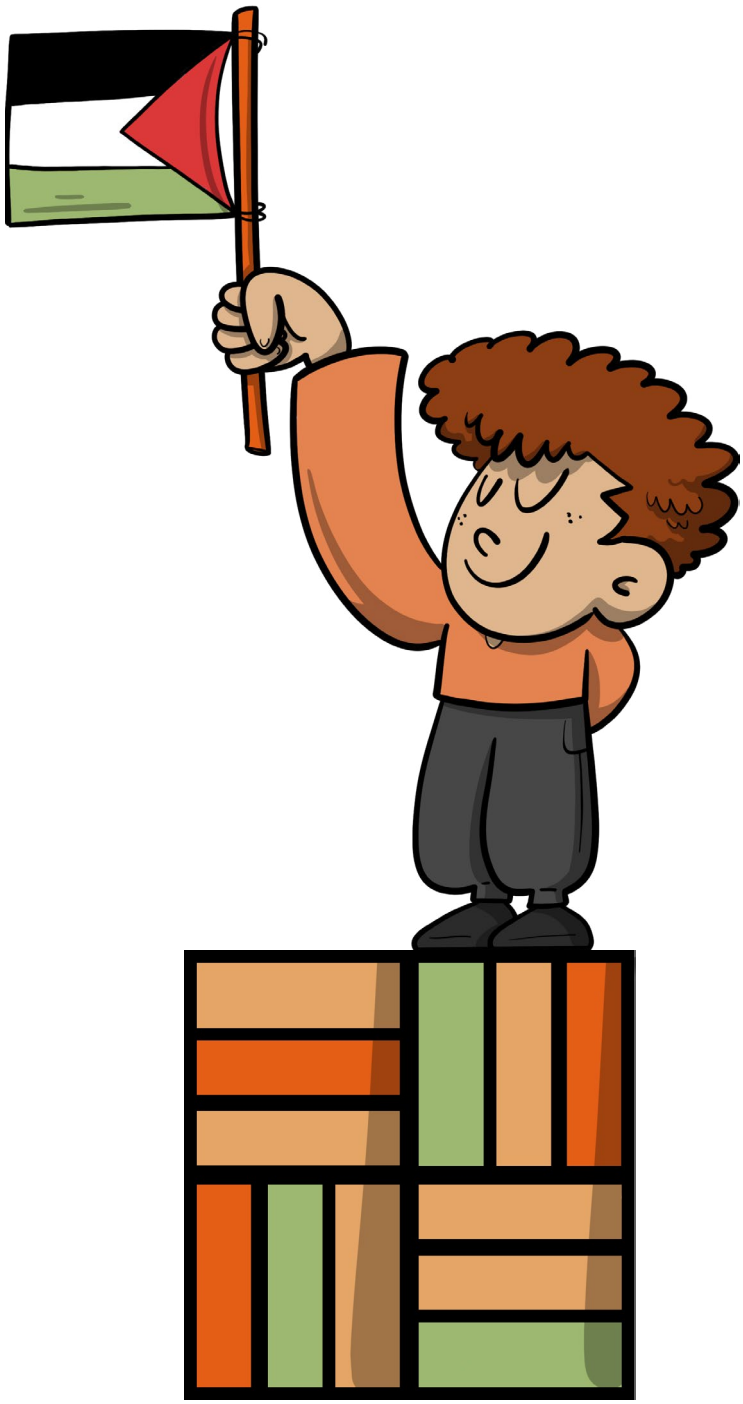

# لمحة تاريخيّة عن التّطوّع في فلسطين
## من العُونة إلى الحركة المُنظّمة

جبريل محمد

شكّل الرّيف جُلّ جغرافيا فلسطين وديمغرافيتها. وكانت الزّراعة معاش ساكنة الأرياف، واعتمدت في أغلبها على العمل العائليّ ضمن بُنية قرويّة هيمنت عليها العائلة الممتدة في إطار الحمائل المتعددة. كان الطّلب على اليد العاملة في القرية يرتفع في مواسم محددة، لكن القرية باقتصادها العضويّ النّأي عن السّوق إلى حدٍّ بعيد، لم تلجأ إلى استئجار الأيدي العاملة لسدّ هذه الفجوة الموسميّة؛ بل اتكأت إلى تعاون عائلتها في ممارسة عرفها الفلسطينيّات والفلسطينيون تاريخيًا بـ"العُونة".

### العُونة تقليد راسخ في الثّقافة الشعبيّة الفلسطينيّة

تقوم العُونة على مبدأ تبادل المنفعة بين أهالي القرية أو التّجنُّد تحقيقًا للمنفعة العامة، حيث يتطوّع الأقارب والأصدقاء لمدّ يد العون على إنجاز عمل أو مهمّة، ممّا يُنشئ نمط من التّعاون يعود بالنّفع على الجميع.

غالبًا ما تتجلّى العُونة في مواسم الحصاد والقطاف أو عند بناء بيت. أحيانًا، كانت تتفق الأسر على حصاد أو قطاف الأراضي التي تملكها في جهة معينة من القرية، ثم تنطلق جميعها إلى الجهة الأخرى في ممارسة تُعرف بـــالطَّلقة الشّرقيَّة والطّلقة الغربيّة خلال قطف الزّيتون.

لم تقتصر العُونة على التعاون بين العائلات لتلبية احتياجاتها الخاصّة، بل امتد ليشمل الجوانب العامّة التي تُهمّ القرية بأكملها، مثل العناية بينابيع المياه وتحسينها، وبناء مضافات العائلات، وحفر الآبار الجامعة، وبناء المساجد، وشق الطّرق الزراعيّة، وغيرها من مآرب المنفعة العامّة (البرغوثي 2013).

كان للعُونة طقوسها، وأهازيجها، وتقاليدها الجمعيّة، فقد كانت مؤسّسة اجتماعيّة واقتصاديّة راسخة في المجتمع الفلّاحي، ممّا جعلها منبعًا للعديد من القيم الحديثة في المجتمع الفلسطينيّ عمومًا.

## التّطوّع في المدن

إذا كان هذا حال الرّيف، فكيف كان الوضع في المدينة الفلسطينيّة - مركز الإدارة الحكوميّة وموئل الحرف والصّناعات؟ لم يكن المجتمع المديني الفلسطينيّ نسخة شبيهة لمجتمع القرية، كيف لا وقد دخلت إليه عادات السّوق باكرًا منذ أواخر العهد العثماني. تشكّل العمل التطوّعي في المدن تحت كنف العائلات الكبرى والجمعيّات الخيريّة التّابعة للكنائس، الّتي ركّزت جهودها على الإغاثة ومساعدة فقراء المدن، إضافة إلى تأسيس مراكز صحّيّة ودور أيتام. كذلك، شهدت المدينة بزوغًا نشطًا للجمعيّات النّسوية، مثل الاتحاد النّسائي العربي، والمراكز الصّحيّة التّابعة للكنائس، مثل الكاريتاس، فضلًا عن الأنشطة التّطوّعيّة للفرق الكشفية (سميث 1987).

## التّطوّع بعد النّكبة

حلّت نكبة عام 1948 لِتُفكّك الكثير من البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة، ونشأ في الواقع الفلسطيني مصطلح جديد هو المخيّم بديلًا عن القرية. قلّص هذا التّفكُّك مساحة الرّيف الفلسطينيّ عقب اغتصاب 78 بالمئة من أرض فلسطين وأخصبها. في خضم ذلك ضعف حضور العُونة باعتبارها شكلًا من أشكال التّعاون الإنتاجي، باستثناء فيما تبقّى من قرى الضّفّة الغربيّة، الّتي بدأت هي الأخرى بالدّخول التّدريجيّ في اقتصاد السّوق عبر عملية تسليع القرية. لم يقضِ هذا التّحوّل على العُونة تمامًا، لكنه قلّص دورها في تعويض النّقص في اليد العاملة، حيث أضيفت إلى هذه اليد العاملة لجموع اللّاجئات واللّاجئين الباحثين عن فرص عمل. في المقابل، نشط العمل الخيري في المدن مع التّركيز على إيواء المشرّدين وإطعامهم ورعاية الأيتام جرّاء الحرب. في الوقت ذاته، طوّر اللاجئون واللّاجئات آليات تكيُّف ذاتيّة مع الواقع الجديد عبر التّعاون فيما بينهم (البسط 2013).

صورة (1): هند الحسيني مع تلميذات المدرسة في مسيرة. القدس، فلسطين، 1936

كانت لكن الجمعيات التّطوُّعية الخيرية الظّاهرة التي برزت بشكل أكبر في تلك الفترة، تحديدًا تلك الّتي اتخذت من المدن مركزًا لها واستهدفت مجتمعات اللّجوء في المخيمات بالإضافة للّاجئات واللّاجئين الذين اختاروا السّكن خارجها. من أبرز هذه المؤسّسات التّطوّعيّة كليّة هند الحسيني الّتي انبثقت عنها مدرسة دار الطّفل العربيّ في القدس (محمد 2012). عَمِدت بعض التّجمعّات الّتي يجمعها الأصل، قرية كان أم بلدة، إلى تشكيل جمعيّات تطوّعيّة خيريّة تُعنى بشؤونهم مثل جمعيّة اللّد الخيريّة، التي أُسّست في أواخر خمسينيّات القرن العشرين.

صورة (2): تحضير الطرود الغذائية وتوزيعها على الأسر المحتاجة في جمعية اللد الخيرية خلال شهر رمضان

إلى جانب الأشكال الخيريّة، رافق العمل التّطوّعي النّشاط الكشفي، لا سيّما في المدن الكبرى، حيث يشكّل العمل التّطوّعي ركنًا أساسيًّا من أركان الحركة الكشفية. غير أن هذا النمط من العمل ظل محصورًا في إطار الواجب الكشفي، دون أن يمتد إلى أبعاد مجتمعيّة أوسع.

## العمل التّطوّعي الجماهيريّ التّحرُّري

قام مفهوم العمل التّطوّعي على أسس وطنيّة وسياسيّة عامة ولم يرتبط بالمدينة أو القرية على وجه الخصوص. فقد أملَت الحاجة الوطنيّة عقب عام 1967 إلى بناء حركة جماهيريّة مقاومة للاحتلال، ما دفع إلى ابتداع أشكال لاجتذاب الشّباب الفلسطينيّ، الذي بدأ، عقب عقود من طمس الهويّة، يتلمّس فلسطينيّته بروحٍ تحرُّريّة. اتجه بعض هؤلاء الشّباب إلى تشكيل موقف اجتماعي يُعزّز هذا العمل. عن ذلك، يقول رائد العمل التّطوّعي التّحرُّري، عبد الجواد صالح (2013):

> فشلت سياسة الاحتلال سواء في كبح العمل المسلّح أو العمل السّياسيّ المقاوم لسياساته، الّتي حافظت على وتيرة مقاومة متعدّدة الأوجه من الشّعب الفلسطينيّ، كانت تقوى في بعض الفترات وتخبو في [فترات] أخرى، إلّا أنّ الاحتلال لم ينجح في تفريغ الأرض المحتلّة من مواطنيها ولا في ترويضهم ليقبلوا بواقع الاحتلال.
>
> (صالح 2013)

اجترحت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة آليات مقاومة تستند إلى الجماهير في الدّاخل، بحيث تشكّل مصدر قلق للاحتلال من جهة، وعاملًا يساهم في تأطير المجتمع وصقل هويته الوطنيّة وتمتين تماسكها بما ينسجم مع حالة النّهوض الوطنيّ الّتي تمثّلت بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة آنذاك.

خرجت المبادرة الأولى من تجمّع لمُثقّفين في جمعيّة الشّبّان المسيحيّة، حيث بدأوا بمساعدة طلّاب الثّانويّة العامّة في مادّة الرّياضيّات. انتقلت التّجربة إلى رام الله، حيث تبنّاها رئيس بلديّة البيرة آنذاك، صالح، فوفّر لهم القاعات والأدوات اللّازمة (فاشة 2013). أثمرت هذه الجهود اتفاقًا مع إدارة جامعة بيرزيت يقضي بعدم اكتمال متطلّبات التّخرّج دون استكمال 120 ساعة من العمل التطوّعي - خطوّة تأسّت بها سائر الجامعات الفلسطينيّة.

صورة (3): كلية بيرزيت، 1942

إنَّ ما قدَّمته نواة التّطوّع التّحرّري الأولى ونظام التّطوّع الّتي أرسته جامعة بيرزيت - الجامعة الّتي يضمُّ حرمها طلابًا من شتّى مناطق الضّفّة والقطاع - شكّل بوتقة اجتماعيّة ووطنيّة أسهمت في توسيع الفكرة ونشرها. امتدّت أنويّة العمل التّطوُّعي تتشكل في بعض القرى وحظيت بمتابعة من الصّحف. سرعان ما انتشرت الفكرة، وبدأت مجموعات من الشّباب في تشكيل لجان للعمل التّطوُّعي في عدد أكبر من القرى والمخيّمات، نحو لجنتي مخيم الأمعري وقرية كفر نعمة في رام الله اللّتين كانتا من أوائل لجان العمل التّطوّعي (جبيل 2013).

صورة (4): طلاب جامعة بيرزيت يقومون بحملة نظافة في مدينة جنين ومخيمها كجزء من نشاطات العمل التطوعي، 1974

استطاعت هذه اللّجان أن تشكّل بؤرة إشعاع امتدت إلى قطاع غزّة من خلال الهلال الأحمر، الذي كان يرأسه الدكتور حيدر عبد الشّافي، لتنتشر بعد ذلك في مختلِف المدن والقرى في الضّفّة والقطاع.

أدّى صعود منظّمة التّحرير الفلسطينيّة دورًا كبيرًا في توسيع النّشاط الجماهيريّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. فبعد أن شتّتَ الاحتلال قادة الجبهة الوطنيّة بالإبعاد والاعتقال، تشكّلت لجنة التّوجيه الوطنيّ التي ضمّت رؤساء بلديّات منتخبين وقادة نقابيين وجماهيريين استطاعوا تعزيز حالة المد الوطنيّ في الدّاخل مستندين إلى قوّة الشّباب المتمثّلة في طلاب الجامعات والمدارس الثانوية وروّاد الأندية الشبابية المختلفة، إضافةً إلى اللّجان الشبابيّة المحليّة الّتي حملت اسم لجان العمل التّطوّعي (الصالحي 2013). في كلّ قريةٍ ومدينة، عكفت هذه اللّجان تتنظّم وتُشكّل لجانًا لوائيّة وصولًا لتأسيس مكتبٍ تنسيقيٍّ عام على مستوى الأراضي الفلسطينيّة. قاد الشّيوعيون تشكيل اللّجنة العليا للعمل التّطوّعي في الضّفّة والقطاع، ثم تبعتهم الجبهة الشّعبيّة بتأسيسِ اتحاد لجان العمل التّطوّعي في الضّفّة والقطاع، ثم لحقت بهم حركة فتح وشكّلت لجان الشّبيبة للعمل الاجتماعيّ (البرغوثي 2013).

صورة (5): أطفال خلال مشاركتهم في أنشطة ثقافية خلال الانتفاضة الأولى

قدّمت هذه اللّجان، إلى جانب دورها التّوعوي السّياسيّ، خدماتٍ عديدةً للمجتمع الفلسطينيّ عمومًا، ولمجتمعاتها المحليّة خصوصًا. كانت هذه اللّجان عماد اللّجان الشعبيّة الّتي نظّمت حياة النّاس خلال الانتفاضة الكبرى عام 1987. غير أنّ التّنافس السّياسي بين القوى الفلسطينيّة على كسب الجماهير دفعَ كل فصيلٍ سياسي إلى تشكيل منظمته التّطوّعية، سواء على المستوى المركزي أو المحلّي. شكّلت هذه اللّجان رمزًا للتنظيم الجماهيريّ خارج إطار المؤسّسات التّقليديّة، بالذّات في الأرياف والمخيّمات الّتي افتقرت لحضور وفعل المؤسّسات العامّة. أصبحت اللّجان التّطوّعية عنوانًا للمقاومة الجماهيريّة الواسعة

ضد الاحتلال، سواء من خلال العمل التّطوُّعي المباشر أو الأنشطة الوطنيّة الشّعبيّة في مواجهة قوّات الاحتلال والمستوطنين.

زيادة على الخدمات التّطوُّعيّة، جمعت هذه اللّجان بين التّثقيف الوطنيّ، والنّدوات، والمحاضرات ومناقشة الكتب، والممارسات العملية؛ ما أسهم في بناء جيلٍ مثقَّف واعٍ مستمسك بوطنه فلسطين، ومجتمعه، وقضاياه اليوميّة.

تنبّه الاحتلال إلى خطورة العمل التّطوُّعي، وبدأ بملاحقة نشطائه، سواء في الميدان أو من خلال منع المتطوّعات والمتطوعين من بلوغ أهداف عملهم التّطوّعي. لم ينفك الاحتلال يستخدم سياسة الاعتقال الاحترازي، خاصةً مع اقتراب المناسبات الوطنيّة مثل يوم الأرض. بلغ الأمر أن افتتحت سلطات الاحتلال سجن الفارعة خصيصًا لكسر شوكة الشّباب المتطوّع والنشء الطّالع منهم. المفارقة أنّ هذا السّجن تحوّل إلى قلعة يتربى فيها الشباب، بل صار عنوانًا للصلابة والصّمود هكذا إلى أن أُغلِق في أعقاب إعلان المبادئ معاهدة سلام (اتفاقيّة أوسلو) وانسحاب القوات الإسرائيليّة من المنطقة - غدا السّجن بعد ذلك مركزًا لتأهيل الشّباب تحت إشراف وزارة الشّباب والرّياضة الفلسطينيّة.

صورة (6): اللجنة الشعبية للاكتفاء الذاتي الغذائي في مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين خلال الانتفاضة الأولى

## الانتفاضة الكبرى وتعزيز التّطوُّع

شاع في أدبيّات الانتفاضة أنّها كانت عفويّة، بيد أنّ التّمحيص في الأحداث الّتي سبقت اندلاعها يؤكّد أنّها لو تُرِكت لعفويّتها لانطفأت جذوتها في غضون أسبوعٍ أو اثنين. تدين الانتفاضة في بقاء شعلتها متقدة إلى وجود حالة جماهيريّة فلسطينيّة مُنظّمة، نشأت بفعل انتقال العمل الوطنيّ إلى داخل الأرض المحتلّة بعد خروج منظّمة التّحرير الفلسطينيّة من بيروت عام 1982. جسّدت اللّجان التّطوُّعيّة في القرى، والمدن، والمخيّمات المخزون الأساس لفعاليّات الانتفاضة، إضافةً إلى شابّات وشباب الجامعات التي أغلقها الاحتلال. يُرصد بمراجعة الحركة الجماهيريّة قبل الانتفاضة أنّ التّنظيمات النّسوية كانت أقل نخبويّة وأوسع انتشارًا أفقيًا في الأراضي المحتلّة، شأنها شأن سائر اللّجان التّطوُّعيّة والحركات النّقابية. بدأ توجّه التّخصُّص في العمل التّطوُّعي في حمأة الانتفاضة، مثلًا لا حصرًا، ظهرت كوادر تطوّع في المجالات الصّحّيّة، وأخرى في القطاع الزّراعي، وكرّست طائفة من المتطوعين والمتطوّعات حملت جهودها للتّعليم الشّعبي عقب إغلاق المدارس، فيما حرس القرى من مداهمات الاحتلال. ساهم الفورة في تعميق الوعي الشّعبي بأهمية التّطوّع من جهة، وتعزيز الاعتماد على الذّات من جهة أخرى، حيث غدا الاعتماد على الذّات ومقاطعة البضائع الإسرائيليّة فعلًا يوميًّا وشعبيًّا خلال الانتفاضة.

لم تكن كلفة التّحضير للعمل التّطوُّعي عالية، فلم يقتصر التّطوّع على الجهد والوقت فقط، بل شمل أيضًا تقديم المواد والأدوات اللّازمة لتنفيذ المشاريع التّطوُّعيّة. لم يكن الفارق الزّمني بين التّخطيط والتّنفيذ كبيرًا، ولم يتطلّب إجراءات ورقيّة معقّدة. كانت الفكرة تتحرّك بسرعة نحو التّنفيذ، كذلك الأمر بالنّسبة لرصد الإنجازات والتّقدُّم، سواء كانت وصفيّة أم ماليّة، لم يستغرق الكثير من الوقت أو الورق، فقد كان المردود المباشر يتحدّث عن نفسه دون الحاجة إلى إحصاءات أو أرقام. ببساطة، كان الأمر أنجع وأقل تعقيدًا وأكثر تأثيرًا.

## الموقف المجتمعيّ من العمل التّطوُّعي

لم يسر العمل التّطوُّعي على طريق معبّدة آنذاك؛ فإلى جانب مضايقات الاحتلال، فقد شكّلت الثّقافة التقليديّة السّائدة بين الأوساط شبه المتعلمة والتيارات الدّينيّة جزءًا من المعيقات الّتي واجهت تطوّر العمل التّطوُّعي، بيد أنّها تراجعت بفضل أثره وإنجازاته على الأرض.

ركّز أحد أهم عناوين التّحريض على العمل التّطوُّعي على نشأته ضمن مجموعة مدينيّة متحرّرة، سادها الاختلاط بين ذكور وإناث غلب عليهم الزّي العصري، مما أثار بعض النّفور وعزّز مواقف التّيارات الدّينيّة الصّاعدة آنذاك. تعرّض العمل التّطوُّعي للهجوم من على منابر المساجد، لكنّ العائد الاجتماعيّ للعمل وموقف النّاس الوطني العفوي جعل القبول المجتمعي يتغلّب على النّفور الأولي، وتمكّن العمل التّطوُّعي من تجاوز عقبات التّقاليد بفضل احترام المتطوعات والمتطوعين لقيم المجتمع وتركيزهم على الإنجاز. مع ذلك، عانى العمل التّطوُّعي من حملات تشهير من بعض الجماعات الدّينيّة التي لم ترَ فيه سوى "اختلاط مُحرَّم،" فانبرت تستخدم منابر المساجد وأحيانًا المنشورات المكتوبة لبث موقفها التّشهيري. تصوّرت هذه الجهات أن رعاة هذه الأعمال ليسوا سوى جماعة "شيوعيين إباحيين،" لكن العزلة الّتي لقيها هذا لطّرح ومن يحمله مِمّن غابوا عن المشاركة في الحركة الوطنيّة حتّى اندلاع الانتفاضة، بل وعادوا القوى الوطنيّة، كل ذلك أضعف منطقها ولم يمكنها من كسب الجمهور إلى صفّها. في المحصّلة، انتهت

هذه المجابهة بانتصارٍ اجتماعيٍّ وثقافيٍّ لمفهوم العمل التَّطوُّعي أسهم في ترسيخه وتعزيزه (النّحّاس 2013).

خلال ذلك، أظهرت قطاعات المجتمع دعمها للعمل التَّطوُّعي من خلال تقديم التّبرّعات العيّنيّة الّتي تخدم هذه الأنشطة، مثل العُدَد ومواد البناء وبعض الآليات وغيرها. لم يقلل ذلك من كلفة العمل التَّطوُّعي فحسب، بل كرّس له أنصارًا في المجتمع وساهم في تنويع أشكاله وأوجهه.

وعليه، فإنّ الموقف المجتمعيّ السلبيّ أحيانًا من العمل التَّطوُّعي لم يكن نابعًا من القيم المجتمعيّة المتعلقة به ذاته أو عائده على الأفراد والجماعات، بل كان نتيجة استغلال بعض التّيارات لجهل النّاس أو لرؤاهم المُحافظة والتّقليديّة، إذ كان التّحريض على المتطوّعين والمتطوّعات - لا فعل التّطوّع. استطاعت حركة التَّطوُّع تجاوز هذه العوائق بتحدّي تلك التيارات من خلال تقديم نتاج ملموس يخدم الناس بدلًا من الاكتفاء بكيل النّقد، وهو ما لم يكن ضمن مخطّطات تلك التّيارات وبرامجها في تلك الفترة (جبيل 2013).

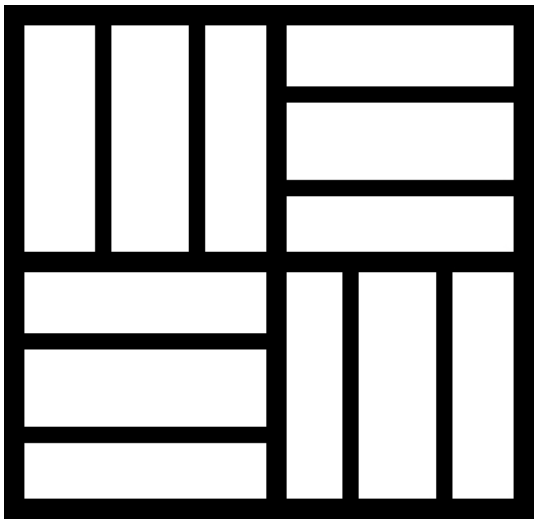

## التّطوّع ومتغيّرات قيام السّلطة الفلسطينيّة

ربما غيّرت الانتفاضة بمفاعيلها اليوميّة أشكال العمل التّطوّعي وميادينه، لكنّها لم تمس جوهره وقيمه. شكّلت مفاوضات مدريد عام 1991 وما سبقها بقليل من إجراءات - مثل وضع الحواجز على امتداد الخط الأخضر (خط هدنة عام 1949) وتحديد تصاريح العمل ما ورائه (أي في سوق العمل الإسرائيليّة) - عواملَ أسفرت واقعًا من البطالة شكّل عائقًا أمام المبادرات التّطوّعية. عِلاوة على ذلك، أسهمت انعكاسات الدّخول في مفاوضات سلامٍ مع القوّة القائمة بالاحتلال في تثبيط الهمّة الجماهيريّة، هكذا إلى أن أُبرِم اتفاق أوسلو عام 1993 واقترانه بتعهّد الدّوّل المانحة بتمويل السلطة - مهّد كل ذلك لعطفة جديدة في العمل الوطنيّ. فتح قيام السّلطة الفلسطينيّة واحتياجها للموظفين، سواء في أجهزتها المدنيّة أو الأمنيّة، البابَ أمام ثقافة جديدة تختلف عن ثقافة التّطوّع الّتي سادت زمن الانتفاضة. فقد استوعبت هذه المؤسّسات عددًا كبيرًا من الموظفين يتجاوز كفافها بكثير، وتحوّلت النّظرة من المبادرة الذّاتية والعمل المباشر لتلبية الحاجات إلى الاتكال على دور السّلطة، الّتي نظر إليها المجتمع كوسيلة لتأمين ما كان الاحتلال يتجاهله في الجانب التنموي من جهة، ولتشريع ما كان يقمعه من جهة أخرى.

لم تقدّم السّلطة رؤية تنمويّة واضحة للمناطق الّتي كانت تحت سيطرتها - لم تُعر البُنى الشّعبية الاهتمام اللّازم، بل تركت مجال التّنمية مفتوحًا للمبادرات الخاصّة، واستُبدل العمل الجماهيري العريض بنشاط المنظمات غير الحكومية (أو ما يُعرَف بالمنظّمات الأهليّة).

مع هذه العطفة قلّ انتشار العمل التّطوّعي وتغيّرت أشكاله وميادينه ودرجة الاستعداد للمبادرة إليه. في الجامعات، مثلًا، تحوّل إلى عملٍ شكليٍّ أو مجرّد روتين لإتمام متطلبات التّخرج، مما شوّه الفكرة والقيم المرتبطة به، وطفق الناس يطالبون السّلطة الوليدة بحلّ مشاكل كان يتصدّى لها العمل التّطوّعي سابقًا. في هذه المرحلة، ظهر نمط جديد من المؤسّسات المجتمعية الّتي استجابت للمتغيّرات الدّوليّة والمحليّة. كان بعض هذه المؤسّسات في الأصل منظمات جماهيرية ذات عضويّة ممتدّة، لكنها تحوّلت إلى مؤسّسات مهنية بعدد أقل من الأعضاء وبجسم إداري صغير بغية الحظي بفرص أفضل من التّمويل الخارجي - هكذا استحالت هذه الهيكليّات - الّتي اعتمدت يومًا على العمل التّطوّعي والقليل من التّمويل الخارجي - تُدار بكوادر إداريّة محدودة وموارد خارجيّة (الشّوّا 1999).

## العمل التَّطوُّعي والعمل الأهلي

يرى البعض في العمل الأهلي حالة تطوّعيّة، هو كذلك فعلًا إن استند إلى المفهوم الحقيقي للتطوّع، أي إذا تحوّل العمل الأهلي من مجرّد عمل تقني إلى حركة اجتماعيّة تسعى لتحقيق مطالب محدّدة. هناك ثلاث حلقات مترابطة ينبغي للمجتمع المدني التّحلّي بها: أولاها وجود مجتمع سياسيّ مؤثر قادر على التّعبئة والتّحريك ببنية واضحة المعالم، ؛ الثّانية منظّمات أهليّة تُجسدّ بيوتًا للخبرة ومصادر للمعلومات؛ أمّا الثّالثة، فحري بالمجتمع المدني أن يُحاط بحركات اجتماعيّة ذات مطالب محدّدة، مثل "طلبة من أجل تعليم جامعي مجّاني" أو "شباب لمناهضة الاستيطان" أو "نساء لمناهضة جرائم الشّرف." في مِثل هذا الإطار، يتكامل الفعل البشريّ والمعرفة والتّنظيم، وتتولّد أعمال ذات آثار مجتمعيّة تغييريّة (شلبي والسّعدي 2001).

حتى الآن، لا يُرصَد نموذج ترابطي كهذا في العمل الفلسطينيّ. بل ثَمَّ جزائر مُفكَّكة من أنماط العمل الأهليّ، تفتقر ضروب تفتقر إلى ديمومة التّواشج، والتّنسيق، والتّعاون ضمن أطر مُنظّمة. إذ يتكئ التّعاون فيما بينها على مقتضيات التّمويل ومتفرقّات موسميّة. كما لا تُولي الأحزاب السّياسيّة اهتمامًا حقيقيًّا ببناء الحركات الاجتماعيّة أقلّه حتّى دَقِّ هذه السّطور. وفي حال وُجدت حركات اجتماعيّة، فإنّها غالبًا عابرة لا تراعي الأولويّات الوطنيّة بقدر ما تتناغم مع شروط وأولويّات الجهات المموِّلة، التي قد تكون بعيدة عن أولويّات الوطن. في المحصّلة، تظلّ هذه الحركات غير قادرة على تأمين المدّ والالتفاف الشّعبيّ والجماهيري حول مطالبها.

تجدر الإشارة في ختام هذا القسم إلى تَعذُّرِ اعتبار نماذج المقاومة الشّعبيّة في قرى بلعين، ونعلين، والنّبي صالح، والمعصرة وغيرها عملًا تطوّعيًّا خالصًا، رغم هيمنة الجانب التّطوّعيّ على أنشطتها، بل يمكن تصنيفها في خانة الحركات الاجتماعيّة نظرًا لتمحور رسالتها وصبّ كل تركيزها على مقاومة جدار الفصل والتّوسّع والاستيطان.

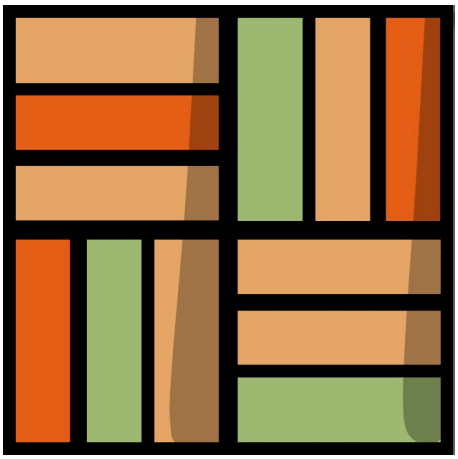

الأرض إلنا
والبلاد بلادنا!
يا مجينا
ويا مجينا
غرّد يا بُلبل
عا رَتّون بلادنا!
جمعية خيرية
دار أيتام
مركز صحّي
كشافة

# العطاء المجتمعي والقطاع الخاص

مع إنشاء السّلطة الفلسطينيّة، برز مفهوم المسؤوليّة الاجتماعيّة الّذي يقوم على تخصيص جزء من أرباح منشآت القطاع الخاص لدعم المشاريع الاجتماعيّة والخيريّة الهادفة إلى خدمة الفئات الضّعيفة في المجتمع. تنوّعت مساهمات القطاع الخاصّ بين إنشاء المدارس والمراكز المجتمعيّة، وكفالة الأيتام، ودعم صناديق الطّلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينيّة.

على حين تفتقر متون القوانين الفلسطينيّة مِمَّا يُلزمُ الشّركات الخاصّة بالالتزام المباشر بالمسؤوليّة الاجتماعيّة، نجد في بعض أحكام هذه التّشريعات ما يُلزمها بنشر مساهماتها المجتمعيّة ذات الصلة ضمن تقاريرها السّنويّة. يُذكر هنا أنّ أغلب الشّركات الفلسطينيّة المسجّلة في سوق رأس المال تقدّم مساهمات مجتمعيّة باستمرار وإن اختلفت مقارباتها لهذه المساهمات.

إلى جانب هذه المظاهر الإيجابيّة للعطاء المجتمعيّ، برزت بعض السلبيّات جرّاء ضبابيّة مفهوم المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى بعض شركات القطاع الخاصّ، إذ يتداخل هذا المفهوم مع العلاقات العامّة أو التّرويج التّجاريّ (الفريق الأهلي لدعم شفافيّة الموازنة العامّة 2022).

آل التّطويع التّرويجي لمفهوم المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى بعض الشّركات الخاصّة إلى تسليعه حتّى بات المجتمع ينظر إليه كجزء من الجهد التّرويجي للشّركات. غابت الشّفافيّة عن معايير اختيار المبادرات أو المؤسّسات الّتي تحظى بالدّعم عبر بند المسؤوليّة الاجتماعيّة، وزاد تعقيد هذه المشكلة لجوء عدد من كبار المستثمرين إلى إنشاء شركات غير ربحيّة مُكرّسة لإدارة أموال المسؤوليّة الاجتماعيّة لشركاتهم الخاصّة، مِمّا يثير تساؤلات حقّة إزاء مدى استفادة الفئات المُستحقّة فعلًا لهذه المساهمات.

يمكن أن تُشكّل الشّراكة الحقيقيّة بين القطاع الخاصّ والمؤسّسات العاملة في الخدمة المجتمعيّة مدخلًا فعّالًا لتجسيد مفهوم العطاء المجتمعيّ. يتطلّب مثل هذا التّعاون جسور تواصل، بالذّات مع أعضاء مجالس الإدارة والإدارات التّنفيذيّة في منشآت القطاع الخاصّ، لضمان تحقيق أهداف العطاء المجتمعيّ بفاعليّة وشفافيّة.

# التّوزيع الجغرافي لبعض مؤسّسات العطاء المجتمعي في فلسطين التاريخية

سعيًا لاستجلاء واقع المؤسّسات العاملة في مضمار العطاء المجتمعيّ والميادين ذات الصّلة، أُجرِيت مجموعة من المقابلات. يستعرض هذا القسم هاته المؤسّسات بالتّفصيل، بما في ذلك الأدوار الّتي أدّتها وما زالت ضمن مناطق عملها، بما يشمل قطاع غزّة، والضفّة الغربيّة، بما فيها القدس، بالإضافة لأراضي عام 1948. ومن ثمّ يتم التخصّص في كل من هذه المؤسّسات.

## جمعيّة إنعاش الأسرة – البيرة

تسعى هذه الجمعيّة لدعم النّساء وتعمل عبر جملة من المشاريع والبرامج الّتي ترفدها أيضًا بمورد دخل يعزّز استقلاليّتها. تشتمل برامج الجمعيّة على كلية، ومركز للتدريب المهني والتّعليم المستمر، ومطبخ متخصّص بأطباق المطبخ الفلسطينيّ، وسكن للطالبات، وحضانة للأطفال، ومخيطة. تعمل هذه الأقسام بتكامل لتأمين المستلزمات الاقتصاديّة لضمان استمراريّة الجمعيّة.

بالرغم من قبول الجمعيّة لدعمٍ من جهاتٍ مانحة، فإنها تُحجم عن استخدام هذه الأموال في دفع رواتب كوادرها، ذلك حرصًا على استقلالية قراراتها وأهدافها. أمّا فيما يتعلق بالإشكاليّات التي تواجهها، فإنها تعاني جرّاء الأوضاع السّياسيّة السائدة، عدا التّأثيرات السّلبيّة لجائحة الحمّى التّاجيّة (كوفيد19-) التي أدّت إلى انخفاض المشاركة في مشاريعها. ثمّ إشكاليات أخرى أيضًا مصدرها المجتمع والثّقافة السّائدة.

صورة (7): كتيب، من إصدار جمعية إنعاش الأسرة، يحوي أبرز النشاطات الخاصة بالأطفال، التي قامت بها الجمعية خلال عام الطفل العالمي عام 1979

الميثاق
٥ ديسمبر ١٩٦٥

# نشاطات جمعية إنعاش الأسرة في البيرة

جمعية انعاش الاسرة
١٣٨٥ م ١٩٦٥
البيرة

تبدأ "الميثاق" في هذا العدد ، جولة مع المؤسسات والجمعيات الوطنيه في مجاوله لعرض منجزاتها امام المواطنين واعطاء صوره تعبر عن حقيقه الدور الذي تقوم به في مجال خدمة هذا الشعب في كافة المجالات وبخاصة الاجتماعية منها .

وستعرض هذا الاسبوع مشاريع ونشاطات جمعية انعاش الاسرة في البيره بادئين بها سلسلة من الاستطلاعات الصحفيه .

## لقاء ▼ مع

في لقاء السيدة سميحة سلامة خليل رئيسة جمعية انعاش الاسرة قالت :-

تسعى جمعية انعاش الاسره دائما الى تطوير مشاريعها القائمه وايجاد مشاريع جديده ، وزيادة حجم مساعداتها ، وتنويع وتوسيع مجال خدماتها ، كما ان الجمعيه تولي اهتماما لاقامة النشاطات المختلفه كالمهرجانات الفلكلوريه والاحتفال بالمناسبات الهامه وغيره .

ويمكن ايجاز اعمال ومشاريع ونشاطات الجمعيه على النحو التالي :

اولا :- روضة وحضانة الاطفال :-

أ - روضة الاطفال : من اقدم مشاريع الجمعيه تاسست عام ١٩٦٧ بهدف ايواء اطفال قرى يالو بيت نوبا عمواس ، والذين شردوا بعد ان نسفت قراهم ، فكانت تقدم لهم الوجبات الغذائيه والكساء وغيره .

تضم الروضه حاليا ١٢٠ طفلا تتراوح اعمارهم بين ٣ - ٦ سنوات ويوجد بها ٣ صفوف ويعمل بها ٣ معلمات ومديره واذنه ، تقدم للاطفال وجبه غذائيه يوميا وتعفي غير القادرين من الرسوم عن الدفع ، يؤمن باص الجمعيه المواصلات للاطفال الذين يرغبون في ذلك .

ب - حضانة الاطفال :- انشاتها الجمعيه عام ١٩٧٧ ساعده منها للامهات العاملات والحضانه تقع بالقرب من [illegible]

ثانيا :- مصنع المصنوعات المنزليه :-

تم انشاء هذا المصنع عام ١٩٦٨ بهدف تشغيل السيدات اللواتي هن بحاجة من اجل اعالة عائلاتهن بالاضافة الى ذلك فان هذا المصنع يعمل على انتاج المواد [illegible] الازمة مثل الجبنة ، الزيتون ، الشراب [illegible] ، التطالي ، المخللات ، الملوخية ، كما يقوم [illegible] انواع الكعك بما في ذلك كعكة العروس [illegible] طلبات المواطنين والقيام بتحضير بوفيه [illegible] للمناسبات المختلفة وعمل الكبة والصفيحة [illegible] والمسخن وجميع المأكولات الاخرى وفي المصنع يعمل ٦ موظفات .

حضانة الأطفال النموذجية لجمعية انعاش الأسرة

أ - الخياطة بالاجرة :- يقوم هذا القسم بتلبية طلبات السيدات بخياطة جميع انواع الالبسة بأسعار معتدلة ، كما انه يلبي وبالتعاون مع الاقسام الاخرى طلبات المؤسسات كخياطة المرايل وغيره وخياطة مرايل متدربات واطفال الجمعية يعمل في هذا القسم خياطة ومساعدة .

ب - التطريز الفلاحي :- انشئ هذا القسم عام ١٩٦٥ وهو من المشاريع الناجحة في الجمعية فهو يعمل على تشغيل ١٨٤٢ سيدة وآنسة في ٢٧ قرية مختلفة . وقد قامت الجمعية بتسهيل الامر على سيداتنا الريفيات بحيث انتدبت سيدة من كل قرية لتقوم باستلام المود الخام والخيطان والرسومات الخاصة من مقر الجمعية وتوزيعها على العاملات في بيوتهن ثم تقوم باحضار الجاهز للجمعية وتتسلم الاجور الخاصة بكل قطعة وتتقاضى بدل ذلك اجرا معينا ، يلاقي التطريز الفلاحي اقبالا شديدا فهو من تراثنا الاصيل يشرف على هذا القسم في مقر الجمعية موظفتان .

ج - الكروشية :- المنتجات في هذا القسم سيدات يعملن في بيوتهن لعدم تمكنهن من العمل خارجا

مقر الجمعية

ينتج القسم القطع المختلفة بالاضافة الى ملابس الاطفال المختلفة عدد العاملات في هذا القسم ١٥ سيدة وآنسة .

مشاريع تدرس ويعمل في المصنع ٣٠ موظفات .

رابعا :- الكرتارية وادارة الاعمال انشئ هذا القسم عام ١٩٧٤ مجهز بالادوات اللازمة بحيث يتوفر لكل فتاة مكتب وآلة طباعة وخزانة خاصة .

تتلقى الفتيات في هذا القسم دروسا في الطباعة العربية والانجليزية لغة عربية ، اختزال اعمال مكاتب تجارة ، محاسبة ومسك دفاتر وتتدرب الفتيات على الالات المختلفة الخاصة بمعلمين كآلة تصوير الوثائق وآلة النسخ ( الستانسل ) والالات المحاسبة وغيره .

يضم هذا القسم حاليا ٢٨ فتاة تعمل فيه معلمة طباعة ومعلمة اختزال وخمس اساتذة لتعليم باقي المواد الدراسية يتناقضن رواتبهم بالحصة .

خامسا :- قسم التجميل :-

انشئ هذا القسم عام ١٩٦٩ يعمل هذا القسم على تدريب الفتيات على هذه المهنة بحيث يضم ٢٨ فتاة يشرف على تعليمهن موظفتان و القسم مجهز بكل ما يلزمه من [illegible] بالاضافة ال

### معلومات عن دورات التدريب

١- مدة الدورة ستة كاملة .
٢- تدفع المشتركات رسوم شهرية بسيطة وتعفي المحتاجة من دفع هذه الرسوم .
٣- ابواب الجمعيه مفتوحة امام الجميع كبيرة السن والصغيرة ، اللاجئة وغير اللاجئة ، المتعلمة والامية ، المقتدرة والمحتاجة ، المتزوجة وغير المتزوجة .
٤- توفد الجمعية متدربات قسمي السكرتارية والتجميل في دورات تدريبية بحيث يوزعن على المؤسسات والصالونات في البلد والجمعية تخطط حاليا لارسال فتيات قسم الخياطة في دورات تدريبية تعمل الجمعية على كفالة بعض الفتيات اللواتي يرغبن في شراء ماكنات بالاقساط .
٥- ملاحظة هامة يجب تسجيلها وهي ان الغالبية العظمى من فتياتنا يجدن العمل بعد التخرج مباشرة وبرواتب لا ينقص عن خريجات معهد تدريب المعلمات التابع لوكالة الغوث بالطيرة / رام الله سدسا - المكتبة :-

لدى الجمعية مكتبة تحتوي على - كتب في مختلف المواضيع - تتمكن الموظفات والاعضاء والمتدربات من الاشتراك بهذه المكتبة كما ان الجمعية تخصص غرفة واسعة لكل قسم تسمى ( غرفة المكتبة ) حيث تطالع بها الفتيات الكتب الثقافية تحت اشراف رئيسة القسم وامينة المكتبة ، وتخصص الغرفة الثانية من المكتبة لمناقشة موضوع معين ، تعمل في هذا القسم امينة مكتبة .

سابعا - معرض الجمعية الدائم :-

خصصت الجمعية ومنذ انتقالها لمقارها الجديدة عام ١٩٧٠ قاعة كبيرة لتكون سوقا دائما للجمعية تباع في هذا المعرض منتجات الجمعية من تطريز وأصواف وملابس جاهزة ومساند ارض ومجلات فولكلوريه ومأكولات وغيره ، ومن اجل تسهيل الامر على الفتيات فلقد اخذت الجمعية ببيع الكليشكس وادوات التجميل والخياطة والنسيج للمتدربات تعمل في هذا القسم موظفة واحدة .

ثامنا :- المتحف الشعبي الفلسطيني :-

قاعة خاصة صمم ديكورها على الطريقة الاندلسية الجميلة خطط لها بأن تكون في المستقبل نواة لمتحف فلسطيني شعبي يعرض في هذا المتحف مختلف الادوات والملبوسات الفلسطينية الشعبية .

تاسعا :- مراكز محو الامية :-

ادركت الجمعية ومنذ تأسيسها بأن الامية مظهر من مظاهر التخلف وعاملا معوقا لتطور المجتمعات :-

وتشرف الجمعية الان على مراكز مكافحة الامية في كل من البيرة - كفر مالك - برقه - دير جرير الرام - دير غسانة - بيت ريما وعدد الملتحقات بالدورات ١٤٨ سيده وانسه .

عاشرا :- لجنة الابحاث الاجتماعية والتراث الشعبي الفلسطيني تشكلت عام ١٩٧٢ للحفاظ على التراث الفلسطيني ، وقد خطت هذه اللجنة خطوا واسعة الى الامام ، وتصدر اللجنة مجلة فصلية .. بالاضافة الى دراسات متعددة ، ونشر عدد من الكتب القيمة ، واقامة العديد من المهرجانات .

حادي عشر :- الموظفات : يعمل في الجمعية ٦٢ موظفة ، ٢٦ منهن خريجات الجمعية .

ثاني عشر : ميزانية الجمعية بلغت عام ١٩٧٩ (٨٠٧٧١٨ دينار ) وفي بداية عملها بلغت ١٠٠ دينار فقط .. وعلى شكل دين من بلدية البيرة .

المساعدات :-

للجمعية باع طويل .. في موضوع المنح الجامعية للطلبة الفلسطينيين من مختلف المناطق المحتلة وتنفق الجمعية آلاف الدنانير لدعم الطلبة الجامعيين الفلسطينيين وتغطي المنح الدراسية كل مدينة وقرية .. وتعتبر الجمعية هذا واجبا عليها في غياب السلطة الوطنية .

كما تواصل الجمعية صرف مساعدات شهرية للعائلات المتضررة ، بالاضافة الى تبني اطفال الشهداء وبلغ عددهم ١٠٥ طفلا ، وباب المساعدات الطارئة .. ودعم

المعتقلين في سجون الاحتلال والتأمين الطبي للعائلات المنتفعة .

●●● المشاريع الجديدة التي استحدثتها الجمعية

في كل يوم .. تخطو الجمعية .. خطوات راشده الى الامام .. وتفتح المشاريع التي من بينها

١) مكتب الاعلام .
٢) مصنع الخياطة الجاهزة
٣) الجناح الاضافي لقسم السكرتارية :-

وقد استكمل البناء الجديد حيث اصبح جاهزا لاستقبال ٦٠ طالبة بدل ٢٨ .

- نشاطات الجمعية -

بمناسبة عام الطفل العالمي :

١) اصدار المفكرة السنوية مزدانة بصور الاطفال
٢) حفل تكريم اطفال الشهداء والمعتقلين وزيارتهم في بيوتهم .
٤) عيد الام وبوم الكرامه .
٥) حفل تكريم الفتيات المناضلات الذي تم الافراج عنهن .
٦) بتاريخ ٧٩/٥/١٨ اقامت لجنة الابحاث الاجتماعية والتراث الشعبي مهرجانها الفلكلوري الثالث
٧) ٥/١ اقامت الجمعية حفلا بمناسبة عيد العمال لتعريف العاملات والعاملين بحقوق العمال .
٨) في ٥/٣٠ اقامت الجمعية حفل وداع لخريجاتها بعد الاستماع لكلمة من رئيسة الجمعية دعت فيها الخريجات التمسك بالاهداف التي تعلمتها في الجمعية - وقد بلغ عدد الخريجات منذ عام ١٩٧٩/٦٥ ٧٣١ خريجة .
٩) قامت الجمعية بسقف الفرندة لتوسيع المبنى وقد بلغت تكاليفها ١٦ الف دينار .

وتقيم الجمعية باستمرار دورات لتعليم الانجليزي ومواضيع اخرى .. والاقبال على مثل هذه الدورات في ازدياد .. وهناك الان العديد من الدورات المقامة في مبنى الجمعية تحت اسم الدورات

صورة (8): قصاصة من جريدة الميثاق، الصادرة بتاريخ 29 حزيران 1980، وتسرد الإنجازات والنشاطات التي قامت بها جميعة إنعاش الأسرة قبل العام 1980

## مركز الفن الشّعبي – البيرة

مؤسّسة أهليّة يهدف إلى الحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية بالتّركيز على محورين رئيسيين: الأغاني التّراثيّة والرّقص الشّعبي (الدّبكة). للمركز مدرسة خاصّة بتعليم الرّقص الشّعبي تؤدّي دورين أساسيين، يتمثّل أوّلهما في نشر الثّقافة الفلسطينيّة من خلال تعليم الأطفال الدَّبكة والمشاركة في العديد من المهرجانات العالميّة، أمّا الدّور الثّاني، فيتجسّد في توفير مصدر دخل رئيس للمركز من الرّسوم الّتي يدفعها المتدرّبون لقاء الالتحاق بدورات المدرسة.

لا يقتصر دور المركز على الفنّ الشّعبي، بل يمتد إلى دعم التّعاونيّات الزّراعيّة، حيث يقدم دعمًا ماليًا لهذا الطّيف من التّعاونيّات عبر جمع التّبرعات. بالإضافة إلى ذلك، يسهم المركز في تسويق منتجات المزارعين، مما يرفع من أرباحهم ويخفف أعباء المستهلك بتقليص المسافة بينه وبين المُنتِج.

يواجه مركز الفن الشّعبي مجموعة من التّحديات التي تتعلق بالتّمويل المشروط وضعف التّمويل البديل، حيث يرفض المركز العمل بمنح مشروطة تقيد أدائه المجتمعيّ ورسالته الثّقافية.

صورة (9): مهرجان فلسطين الدولي - مركز الفن الشعبي

## مؤسّسة دالية المجتمعيّة – رام اللّه

تسعى مؤسّسة دالية وترنو لبلوغ المجتمع الفلسطيني إلى التّنميّة المستدامة عبر الاستغلال الأمثل لموارده المحليّة، مع التّركيز على اعتماد المجتمع على ذاته والابتعاد عن الدّعم الخارجي. تستبدل دالية هذا الأخير بروافد من المجتمع الفلسطيني، من مؤسّساته وأفراده سواء أكانوا على التّراب الفلسطيني أم في الشّتات. تُحقق المؤسّسة أهدافها عبر تمويل المشاريع ودعم المؤسّسات والأفراد العاملين في الميادين المجتمعيّة، ممن تتخيّر وصفهم بالشّركاء، وتحرص على رفدهم بما يحتاجونه من خبرات، ودُربة، ومِران.

تعتمد دالية في عملها على تشكيل لجان تضم أفرادًا ومؤسّسات فاعلة في مجتمعات المناطق المستهدفة لضمان دقّة وصدق تحديد احتياجات هذه المجتمعات. بعد ذلك، تُنشئ صندوقًا مشتركًا تساهم فيه دالية ومؤسّسات أخرى بمبالغ مالية، تُستثمر وفقًا لاحتياجات المنطقة. على جبهة التّحدّيات، تواجه المؤسّسة عقبات عدة، أبرزها تواني بعض المؤسّسات عن أداء مساهماتها في الصّناديق المُنشأة، والثّقافة السّائدة التي لا تزال متمسكة بالنموذج التقليدي للحصول على الدّعم المادّي، عدا الآثار السّلبيّة لجائحة الحمّى التّاجيّة.

صورة (10): يوم تطوعي مع مؤسسة دالية في كفر نعمة

## الجمعيّة الخيريّة الإسلاميّة – الخليل

إحدى المؤسّسات النّشطة في مختلِف أرجاء الضّفّة الغربيّة، تتخذ من مدينة الخليل مركزًا لها. تركز الجمعيّة جهودها على رعاية الأيتام وتمكينهم من مواصلة التّعليم والمشاركة في العمليّة التّعليميّة. تعتمد الخيريّة الإسلاميّة في تحقيق أهدافها على ما تتلقّاه من مؤسّسات خيريّة أخرى، ومؤسّسات مجتمعيّة محلّيّة، ومن القطاع الخاص، إضافة إلى النّقابات والشّخصيّات الاعتباريّة. يتنوع هذا الدّعم بين تقديم مساعدات ماليّة مباشرة للجمعيّة، أو بتبني الأيتام، أو توفير منح دراسية لهم.

لا يقتصر دور الجمعيّة على الدعم التعليمي، بل يشمل أيضًا ترميم مساكن الأيتام وتقديم قروض لدعم المشاريع الصغيرة. كما تهتم بالجانب الصّحّي من خلال تقديم العلاج المجّاني للأيتام بالتعاون مع نقابة الأطباء.

تواجه الجمعيّة الخيريّة الإسلاميّة طيفًا من الإشكاليّات، في مقدّمتها القيود المفروضة على عمليّات التّحويل المصرفيّ التي تنقسم بدورها إلى شقين: تضييقات من الاحتلال الإسرائيلي وأخرى جرّاء سياسات المصارف العالميّة وقوائم المنع المرتبطة بها. تتمثل ثاني أبرز الإشكاليّات في إفراط المجتمع بنقد ذواته، ففي ظلّ التّزايد المستمر والمؤسف في أعداد الفقراء على مستوى البلاد، تستحيل أعداد الأفراد القادرين على تقديم الدّعم أصغر. أخيرًا، تكابد المؤسّسة جرّاء المنافسة بين مؤسّسات المجتمع المدني، مما يؤثر سلبًا على تمويل برامجها ويضعف قدرتها على تنفيذ مشاريعها.

## نادي النّدوة الثّقافي – الخليل

كيان شبابي نشط في منطقة الخليل، يُركّز على تنظيم النّدوات والأنشطة الثّقافيّة المختلفة. يعتمد النّادي على تبرعات المتطوعين والمتطوّعات، بالإضافة إلى عائدات متواضعة تتأتّى عن مقهىً تابع له. يشكّل الدعم المخصّص لمشاريع محدّدة مصدرًا أساسيًا للدخل، سواء كان هذا الدعم من الجهات المانحة أو السّلطة الفلسطينيّة. من أبرز الصّعوبات الّتي تواجه النّادي الضّغط المجتمعيّ والتّحديات الناجمة عن جائحة الحمّى التّاجيّة (كوفيد- 19).

## جمعيّة أهالي زكريا – بيت لحم

هي كما يوحي اسمها مجموعة أسّسها لاجئو المخيمات الفلسطينيّة من أبناء قرية زكريا المُهَجَّرة، وتهدف إلى تعزيز الرّوابط بين أهالي القرية، سواء المقيمون في الضّفّة الغربيّة أو الصّامدون في أراضي عام 1948. تستقي هذه الجمعيّة الصغيرة دخلها من متطوّعيها تبرّعات أهالي القرية.

## جمعيّة العطاء الخيريّة – غزة

في قطاع غزّة، أُجريت مقابلة مع جمعيّة العطاء الخيريّة الّتي تُعنى بتقديم الخدمات للنساء المُهَمَّشات وذوي وذوات الإعاقة، وتعمل أيضًا في مجال الإغاثة - الدّور الذي برز بوضوح في خضمّ حرب الإبادة الرّاهنة على قطاع غزّة. تعتمد الجمعيّة اعتمادًا أساسيًّا في تمويلها على دعم المؤسّسات الدَّوليَّة، إضافة إلى التّمويل المرتبط بالإغاثة الذي يأتي في معظمه من أفراد المجتمع، بيد أن هذا الرّافد الأخير من المساهمات محدود جدًا.

تواجه جمعيّة العطاء عدّة تحديّات رئيسة، يُمكن عزوها إلى ثلاث عِلل: أولاها العوامل السّياسيّة الّتي تشمل السّياسات المتّبعة من السّلطة الفلسطينيّة بقسميها في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، إضافة إلى قيود الاحتلال. ثانيًا، التحديات التي فرضتها جائحة الحمّى التّاجيّة (كوفيد - 19). ثالثًا وأخيرًا، الصّعوبات المرتبطة بالسّياسات المصرفيّة والإجراءات الّتي تفرضها المصارف.

## جذور الشّعبيَّة المقدسيَّة – القدس

مؤسّسة قاعديّة تنشط في كافّة بِقاع محافظة القدس، شرقيّها وغربيّها وعلى جهتي جدار الفصل العنصري. تعمل جذور في عدّة مجالات، منها توثيق تاريخ المنطقة وإجراء الأبحاث المرتبطة به، بالإضافة إلى تنظيم جولات سياحية تُسميها بالسياحة السياسيّة - نشاط يشكّل أحد مصادر دخلها، بيد أنّه شهد تراجعًا ملحوظًا جرّاء إكراهات جائحة الحمّى التّاجيّة وما رافقها من إيقاف للنشاط السّياحي.

إلى جانب الجولات السّياحيّة السّياسيّة تستمد جذور دخلها من مصادر أخرى، أبرزها البلديّات المحليّة في مناطق نشاطها، والدّعم الفردي من داخل الوطن وخارجه، إضافة إلى مساهمات المنظّمات غير الرّبحية. تجدر الإشارة إلى أن المؤسّسة تتعاون أيضًا مع بعض الكيانات الرّبحية، التي تُبرَم معها عقود لتُقدّم لها جولاتها السّياحيّة.

## صندوق روى – فلسطين

هو إحدى المجموعات الّتي تتبنى نموذج العطاء المجتمعي وتسعى من خلاله تلبية احتياجات المجتمع وإزالة البيروقراطيّة الّتي تحكُم عمل المؤسّسات. يتجاوز هدف الصّندوق إلغاء دور المانحين الخارجيين إلى تقليص تأثيرهم الثّقافي على المجتمع الفلسطيني. يتجلى ذلك في تخلّي المجموعة عن مفهوم تقديم مقترحات المشاريع أو ما بات شائعًا في هذا الميدان بلفظه الإنجليزيّ: البروبوزال، وهو ركيزة أساسية في نظام المنح التّقليدي. عوضًا عن ذلك، يعتمد روى على تشكيل لجان من أفراد يعملون في الميدان من اختيار المبادرات المدعومة نفسها، ما يسهم في تعزيز سويّة وصدقيّة اختيار المجموعات التي سيتم التعاون معها. وبهذا، يتحول الأفراد والمبادرات من مجرد مستفيدين إلى شركاء وأصحاب قرار في عمليّة العطاء المجتمعي.

أمّا فيما يخص الإشكاليات التي يواجهها صندوق روى، فيمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط:

1. نقص التمويل: يُعزى هذا التّحدّي إلى مجموعة من الأسباب، منها اقتران الدّعم الخارجي بالشّروط عادةً، وهو ما يرفضه الصّندوق. أما الدّعم من الأفراد، فبطبيعته محدود، عدا أنّ روى يفرض حدًّا أقصى للتمويل من الفرد درءًا لأن يكون لفردٍ بعينه أثر مادّي كبير على عمل الصّندوق. رغم الآثار الإيجابيّة لهذا التحديد، لا سيّما ضمان الاستقلاليّة، فإنه يغذّي تحدي نقص التّمويل.

2. الخطاب الفلسطيني والعلاقة بين التّمويل والمؤسّسات والثقافة السائدة: سبقت الإشارة إلى هذا التّحدّي، لكن جدير بالذّكر أيضًا أن من قُوبِلوا عن صندوق روى أشاروا إلى أنّ المشهد التّمويلي للمؤسّسة يزداد تعقيدًا جرّاء خلط أنواع التمويل المختلفة غالبًا.

3. آثار جائحة الحمّى التّاجية: سبقت الإشارة أيضًا لهذا التّحدّي من العديد مِمّن شملتهم الدّراسة، بما في ذلك ممثلو/ات صندوق روى.

في ختام الحديث عن صندوق روى، تجدر الإشارة إلى جانبين مهمين: الأهداف والتّمويل. فقد أوضح المشاركون/ات الممثلون/ات عن الصّندوق أن أهدافه الرئيسة تتمحور حول تحقيق بعدين؛ بعد وطني، وبعد آخر يتمثّل ببناء الثّقة بين المؤسّسات والمجتمع. فيما يخص التّمويل، يعتمد الصندوق اعتمادًا أساسيًّا على التّمويل الفردي، حيث كان الهدف إيصال نسبة هذا التّمويل إلى 70 بالمئة من إجمالي التّمويل، بيد أنّ جائحة الحمّى التّاجية (كوفيد - 19) حالت دون تحقيق هذا الهدف.

## جمعيّة الشّباب العربي (بلدنا) – حيفا

تم لقاء جمعيّة بلدنا - التي تعمل على امتداد فلسطين التّاريخيّة بأكملها منطلقةً من مقرّها المركزي في مدينة حيفا. تحمل الجمعيّة رسالة وطنيّة تهدف إلى تعزيز روح العمل التّطوّعي لدى الشّباب الفلسطيني عبر العديد من المشاريع الّتي تركز بالعموم على ترسيخ الهويّة الفلسطينيّة وبناء المفاهيم الوطنيّة في محاولة لتمكين شباب يعيشون في مجتمع يسعى لطمس هويتهم.

نظرًا للظروف المحيطة بموقعها، تواجه جمعيّة بلدنا العديد من التّحديات. يأتي في طليعتها التّشتت الجغرافي للمجتمع الفلسطينيّ في معازل مختلفة، مما يخلق صعوبات كبيرة عند التعاون مع المؤسّسات الفلسطينيّة الأخرى، خصوصًا تلك المتمركزة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة. التّحدي الثّاني يرتبط بطبيعة عمل المؤسّسة وارتباطه الوثيق بالهويّة الفلسطينيّة - هوية في مهب محاولات الطّمس المستمرة. أمّا التحدي الثّالث والأبرز، فيرتبط بالتّمويل. رغم أنّ المؤسّسة أطلقت مجموعة من الألعاب ذات الطّابع الوطنيّ الفلسطينيّ وتستفيد من المتطوّعين والمتطوّعات والتّمويل الفردي في بعض المشاريع، إلّا أنّها ما زالت تعتمد اعتمادًا أساسيًّا على المانحين. في حالة بلدنا، يبرز تحدٍّ إضافي يتمثل في تسجيلها بصفة مؤسّسة عاملة في الكيان القائم بالاحتلال إسرائيل، ما يُقصيها من أولويّات جهات الدّعم والتّمويل الدّوليّة.

# النّتائج

يتضح من البحث أنّ مفهوم العطاء المجتمعيّ حاضر بقوة في النّسيج الاجتماعيّ الفلسطيني. فعلى الرّغم من تصدُّر المؤسّسات التي تتلقى التمويل الدولي للمشهد، تظلّ المنظّمات واللّجان التّطوُّعية والمجتمعيّة التي تعتمد في نشاطها وفعالياتها على العطاء المجتمعي تظل الأوسع انتشارًا والأكبر تعدادًا. يمكن تصنيف هذه الأجسام في ثلاث فئات بناءً على نوعها كما يلي:

1. تضمُّ الفئة الأولى المؤسّسات والمنظّمات القاعديّة مثل الأندية، والمؤسّسات الثقافية الصّغيرة، ولجان العمل الاجتماعي والتّطوُّعي، الّتي تعتمد بالأساس على تطوّع النّشطاء بوقتهم وجهدهم لتنفيذ أنشطتها. تستند هذه المؤسّسات في تمويل أنشطتها على التّبرعات المحليّة من أهالي القرية في المقام الأوّل، مع إمكانية الحصول على دعم إضافي من بعض المؤسّسات الأهليّة من وقت لآخر. من الجدير بالذّكر أنّ هذا الدّعم الخارجي يتسم بالتقطع، وبالتّالي لا يمثل مصدرًا أساسيًا لتمويل أنشطة الكيانات المندرجة ضمن هذه الفئة بقدر ما يُشكّل رافدًا داعمًا يُعزّز أنشطتها الأساسيّة.

2. تشمل الفئة الثّانية المؤسّسات الخيريّة التي تعتمد اعتمادًا أساسيًّا على العطاء المجتمعي، مثل الجمعيّات الخيريّة ولجان الزّكاة، التي تعتمد على موارد مجتمعاتها المحلّية وتوظّفها لتلبية احتياجات أهاليها. تموّل هذه المؤسّسات أنشطتها من مصادر متنوّعة، مثل المشاريع المُدرَّة للدخل وتبرعات أثرياء الفلسطينيين والمغتربين بشكل رئيسي. قد تحصل هذه المؤسّسات على مشاريع مُمَوَّلة من المانحين، إلّا أن طبيعة هذه المشاريع تقتصر في الغالب على تحقيق أهداف تطويرية ولا تشمل تغطية النّفقات التّشغيليّة الأساسيّة للمؤسّسات المندرجة ضمن هذه الفئة.

3. تتكوّن الفئة الثّالثة من المنظّمات الأهليّة التي تعتمد في جزء من نشاطها على العطاء المجتمعي، إلى جانب نشاطها الأساسي المُموَّل من المانحين. تقدّم مؤسّسات نحو مركز دنيا، ومؤسّسة دالية المجتمعيّة، وصندوق روى نماذج لمؤسّسات تحاول تجنيد طاقات وموارد مجتمعاتها المحليَّة لتقديم بنىً تنظيميّة للعطاء المجتمعي بعيدًا عن الممولين وشروطهم.

يتضح من البحث أنَّ القاسم المشترك بين الكيانات المذكورة أعلاه انحيازُها العميق لمجتمعها ورسالتها. يظهر ذلك جليًّا في تفاعل هذه المؤسّسات مع الأفراد والحركات الاجتماعيّة، وأحيانًا مع القطاع الخاص، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية التي وضعتها لنفسها. تجلى هذا الالتزام بوضوح أيضًا في رفضها استخدام مصطلح المستفيدين أو المنتفعين للإشارة إلى الأفراد والمؤسّسات التي تتعاون معها، مفضلةً استخدام مصطلح مثل الشركاء لهذا الغرض. يشير هذا التوّجه إلى مساعي هذه البُنى للابتعاد عن المصطلحات المرتبطة بمفاهيم السّلطة والطبقات، والسعي نحو تعزيز مفاهيم تُقلّل من الفجوة الطّبقيّة في مؤسّسات المجتمع المدني. يتماشى هذا بدوره مع مفهوم المؤسّسات العضوية، حيث تصبح المؤسّسات جزءًا لا يتجزأ من مجتمعاتها وليست مجرد كيانات خارجيّة تسعى للتأثير عليها.

# معيقات الاعتماد على العطاء المجتمعيّ لتحقيق التّنمية

يتجلّى في ضوء ما تقدّم وجود طيف المعيقات الّتي تحول دون تحقيق العطاء المجتمعيّ لمكامنه كاملة مُكمَّلة، أبرزها: المعيقات النّاتجة عن الثّقافة السّائدة، وتلك المتأتيّة عن الافتقار لتجارب مشابهة كافيّة، فضلًا عن العقبات المرتبطة بنظام التّطوُّع الدّارج في المجتمع الفلسطينيّ.

المقصود بالمعيقات المرتبطة بالثّقافة السّائدة هيمنة نموذج الدّعم والتّمويل الخارجيّ مقارنة بنموذج العطاء المجتمعيّ. فعلى الرّغم من أن نموذج العطاء المجتمعي يُعدُّ الأكثر تجذرًا في الثّقافة الفلسطينيّة، ممثلًا بتقليد العُونة، والأكثر انتشارًا على المستوى القاعدي، ما زال نموذج الدّعم المُموَّل مهيمنًا على المشهد، لا سيّما بقدرته على التّرويج لنفسه عبر وسائل الإعلام؛ مِمَّا أسفر إلى تشويه مفهوم الاعتماد على الذّات لدى شريحة واسعة من المجتمع الفلسطينيّ.

يتضح من اللّقاء مع المجموعة البؤريّة المتمثلة بأعضاء من صندوق روى أن أحد أهم المعيقات التي تواجه العطاء المجتمعيّ تتمثّل في التّعوُّد على نمط محدّد من الدَّعم: "النَّاس متعودون على شيء محدّد. يجب تحرير النّاس من استعمار عقولهم." يحمل هذا التّعبير إشارة واضحة إلى أنَّ استخدام أي نهج غير التّمويل التّقليدي من المانحين يحتاج إلى فترة زمنية كي يتقبّله المجتمع. لقت هذه الفكرة صدىً في طرح ممثلة مؤسّسة دالية. في المقابل، ثمَّ جانب آخر للإشكاليات المرتبطة بالثّقافة السّائدة ألا وهو الاعتقاد بوجوب مثاليَّة المؤسّسات والمنظّمات وتنزّهها عن لأخطاء. نجد الطّرح السّابق فيما أشار إليه المتحدّثان باسم جمعية إنعاش الأسرة.

والجمعيّة الخيريّة الإسلاميّة. وقد أضاف الأخير أن إحدى الإشكاليات الّتي تواجه الخيريّة الإسلاميّة تتمثّل بعدم قدرتها على تلبية جميع احتياجات الأيتام، الأمر الّذي يجد فيه المجتمع استحقاقًا للّوم المؤسّسة جرّاء هذا التّقصير.

في ضوء ما سبق يُمكن القول بأنّ المجتمع يضع على مؤسّساته توقّعات عالية حدَّ المثاليّة المطلقة، بالتّالي أي انحراف عن المسار "المستقيم،" حتّى وإن لم يكن نابعًا من المؤسّسة، يُلْقَى باللّوم عليها وعلى كوادرها. يعد التزام المؤسّسة بالمشاركة الواضحة والمستمرّة لوضعها مع مجتمعاتها أحد الحلول الّتي قد تُسهم في معالجة هذه الإشكاليّة. قد تُسهم هذه الممارسة في تقليل ردود الفعل السلبيّة عند وقوع مشكلات أو بروز تحديات، كما قد يعزز الدّعم المجتمعيّ لهذه المؤسّسات، فمعرفة أفراد المجتمع بما يعتري مؤسّساته من نقص قد تدفعه للإقدام والإسهام في رتق مثل هذه الفجوات.

فيما يتعلّق بغياب التّرويج لنماذج العطاء المجتمعيّ، يمكن تقسيم المسألة إلى قسمين رئيسيين. أولًا، تقدّم العُونة أقرب نموذج لمفهوم العطاء المجتمعيّ ضمن السّياق الفلسطيني، وهو نموذج تاريخيّ متأصّل تعتريه بعض الإشكاليّات، مثل اقتصاره على الأفراد الذين تربطهم صِلات القرابة، نحو أهالي القرية الواحدة، عدا ارتباطه بالخطاب الأبويّ في العلاقات. مع ذلك، يظلّ لهذا النموذج أثر بالغ في نماذج العطاء المجتمعيّ الرّاهنة، بيد أنّ هذا الارتباط غير واضح جرّاء الافتقار للترويج والتّعزيز الكافيين لهذا النموذج. يؤدي نقص المعرفة بهذا الإرث المُمارساتيّ إلى إضعاف نماذج العطاء المجتمعيّ المعاصرة في المجتمع

الفلسطيني حارمًا إيّاها من طابعها التّاريخي والثّقافيّ الأصيل. كذلك فإنّ ندرة نماذج العمل ضمن مظلّة مفهوم العطاء المجتمعيّ في الوطن العربي عمومًا، وفلسطين خصوصًا، إشكاليّة أخرى. تكاد مثل هذه النّماذج تنعدم، وحتّى الحاضر منها في الواقع، يُقصيه عدم الترويج والإضاءة إلى انحسار المعرفة به، ممّا يزيد من عامل المخاطرة الاقتصاديّة لمشاريع العطاء المجتمعيّ الجديدة.

لِذا نرى أن المؤسّسات التي تسعى لتلبية احتياجاتها بالاعتماد على ذاتها - مثل مؤسّسة إنعاش الأسرة، وجذور المقدسية، ومركز الفن الشعبي، ونادي الندوة الثقافي، إلى حد ما جمعيّة بلدنا - تتبنى نماذج متنوعة عبر إنشاء مشاريع تدر أرباحًا تؤمّن بها احتياجاتها، أو جزء منها على الأقل. مع ذلك، لا بدّ من ذكر أنّ هذه المؤسّسات لا تستطع تأمين أكثر من 50 بالمئة من احتياجاتها عبر تلك المشاريع.

تفاقم هذا الواقع جرّاء إكراهات وإغلاقات جائحة الحمّى التّاجيّة (كوفيد - 19)، وهو ما أشار إليه كل من علي (من جمعيّة إنعاش الأسرة) وفيروز الشّرقاوي (من جذور المقدسيّة). أي أنّ أمد هذه الجائحة وأثر صدمتها قد أسفر عن آثارٍ سلبيّة، إذ أكّد جميع المبحوثين والمبحوثات الوقع السّلبي الّذي تمخّض عن الجائحة على صعيد إبطاء المشاريع التي تعتمد عليها المؤسّسات أو إيقافها، خصوصًا المشاريع المُدرّة للدخل. يذكر أنّ مؤسّسة جذور المقدسيّة كابدت جدًا من الجائحة وإكراهاتها الّتي آلت لإيقاف جولاتها السّياحيّة التي تقدمها في ربوع القدس.

أخيرًا، من بين المعيقات البارزة تلك المرتبطة بنظام التّطوُّع الدَّارِج في المجتمع الفلسطينيّ، الذي ابتعد عن جذوره التاريخية، كما تمت الإشارة سابقًا، إذ فقد جزءًا من طابعه الوطني وتحوّل إلى عمل منظَّم أكثر منه فِعلًا عفويًا مرتبطًا بالقيم الوطنيّة. يظهر هذا التوجه بجلاء في أهداف المؤسّسات، والمنظّمات، والمجموعات الّتي تسعى لتحقيق تغييرات معينة في المجتمع. على سبيل المثال، تشير نداء، من مؤسّسة بلدنا، إلى أنّ أحد الأهداف الرّئيسة للمؤسّسة يتجسّد في تعزيز الفكر الوطني في صفوف الشّباب الفلسطينيّ من خلال إشراكهم في العمل التّطوُّعي، ممَّا يدلُّ على وجود نقص في الوعي الوطني لدى المتطوعين والمتطوّعات.

## العطاء المجتمعي سبيلًا لتحقيق التّنمية: محدّدات الاعتماد

ثَمَّ مجموعتان رئيسيتان من المُحدِّدات لإمكانية الاعتماد على نظام العطاء المجتمعيّ. تتعلق الأولى بالاستعمار الذي يشكّل عائقًا أمام التنمية ككل، وليس فقط تلك الناتجة عن العطاء المجتمعيّ. أمّا المجموعة الثّانية، فتتجسّد في النّظام الّسائد. ويُقصد بالنّظام السائد هنا مجموعتان فرعيتان من المحدّدات: الأولى تلك الّتي تفرضها السّلطة الحاكمة. أما الثانية فتتعلق بالسّياسات المرتبطة بالتّمويل، وتشمل القيود والإجراءات الّتي تفرضها المصارف والجهات المانحة.

تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة هو الغاية الجوهريّة للمساعي الرّامية لخلق نظام جديد يستغل موارد البلاد المتاحة. لكن، ما مدى إمكانية تحقيق تنمية فعلية تحت الاحتلال، حيث تشكّل الحدود التي يفرضها الاستعمار عائقًا رئيسيًا أمام هذا الطموح؟ ينبري الاحتلال يجابه أي مجموعة، مؤسّسة، أو حتى أفراد يحاولون إحداث تطور حقيقي في مجتمعاتهم، يبرز هذا الواقع بجلاء في مدينة القدس. في هذا

السياق، تؤكّد الشّرقاوي من جذور المقدسية أن سياسات الاحتلال هي العامل الأساس في تعسير تقديم المؤسّسة خدماتها للمجتمع. تبرز هذه الإشكالية أيضًا فيما أوردته نداء من جمعيّة بلدنا، حيث أشارت إلى أن وجود المؤسّسة تحت الحكم المباشر لدولة الاحتلال لا يعيق الحصول على الدعم فقط، بل يؤثر تأثيرًا كبيرًا في طبيعة عمل كوادر المؤسّسة، ويعسّر الوصل بين أوصال فلسطين التّاريخية.

لا يقتصر أثر الاستعمار على ما سبق، بل يمتد إلى تشكيل الوعي الجمعي للمجتمع الفلسطينيّ، لا سيّما شبابه. خلّق الاحتلال نوعًا من الخوف والتردد إزاء العمل ضمن مؤسّسات المجتمع المدني، إذ قد يُضحي العاملون أو المتطوعون في هذه المؤسّسات عرضة لآثار سلبية طويلة الأمد، مثل القيود الّتي تُفرض على حركتهم أو مضايقات قد تواجههم أثناء تنقلهم في البلاد حسبما أشار المبحوثون الّذين يعملون في مناطق مختلفة من الضفة الغربيّة.

أما فيما يتعلق بالحدود الناشئة عن النظام السائد، فإنه كما تمت الإشارة مسبقًا، يمكن تقسيمه إلى قسمين. يتعلق القسم الأول بالسلطة والسياسات الّتي تتّبعها، حيث لا يقتصر دور السلطة على الضغوط التي تفرضها على مؤسّسات المجتمع المدني وكوادرها، خاصّة النّساء، بل يتسع ليشمل زيادة الضغوط الاقتصاديّة من خلال فرض الضّرائب العالية على الموارد المادية الّتي تصل كدعم أو منح. في الواقع، لقد أوهن نظام السّلطة الفلسطينيّة النيوليبرالي قيم الاعتماد على الذّات والتّعاون الجمعي الّتي تُشكّل عوامل جوهريّة لكنه العطاء المجتمعي (التطوع). رغم هذا الاستنزاف المستمر، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ للسلطة دورًا إيجابيًا في بعض الأحيان، خصوصًا في تسهيل عمل بعض المشاريع. على سبيل المثال، أشارت المتحدثة باسم مؤسّسة دالية إلى دور غرفة التجارة في دعم المنظمات المجتمعيّة، كما أشاد ممثلو نادي الندوة الثقافي بدور وزارة الثّقافة في دعم أنشطتهم.

تمثّل القيود المتعلقة بالتمويل القسم الثّاني من هذا النوع من الحدود ، حيث تُفرض في العديد من الأحيان قيود مشددة على حركة الأموال الخاصة بمؤسّسات المجتمع المدني والمنظّمات المجتمعيّة. يتضح هذا الواقع في حالة مؤسّسات مثل جمعيّة العطاء الخيرية في غزّة والجمعيّة الخيرية الإسلامية في الضّفّة الغربيّة، حيث أشار المبحوثون من هاتين المؤسستين إلى أن مؤسستيهما تعانيان من السّياسات المصرفيّة التي كثيرًا ما تعرقل وصولهما إلى ما تملكه من أموال. أمّا بالنّسبة لدور الجهات المانحة في التّمويل، خاصّة الأفراد منهم، فإن فكرة تقديم فرد من المجتمع تبرعًا ماليًا لمؤسّسة بغرض تنفيذ مشروع أو تقديم خدمة هي فكرة موجودة، لكنّها محدودة الانتشار. غالبًا ما يتسم هذا التّمويل بالصّغر بحيث لا يكفي لتلبية احتياجات المؤسّسات، ممّا يمثل تحديًا كبيرًا للمؤسّسات الأصغر حجمًا، مثل نادي النّدوة وجمعيّة زكريا الخيريّة. من الجدير بالذكر أن المؤسّسات الأكبر حجمًا تواجه هذه المحدّدات أيضًا، لكنها تمتلك قدرة أكبر على جمع الموارد اللازمة على نحوٍ أنجع بفضل حجمها.

بناءً على ما سبق، تتضح الحاجة المُلِحّة إلى تغيير الأنظمة النّاظمة لعمل المؤسّسات العاملة في ميدان العطاء المجتمعي لتحقيق نجاح أكبر لهذا النّموذج. حري بهذه التّعديلات حرّية أكبر للمؤسّسات في التعامل مع مواردها بما يتيح لها المرونة والاستقلالية الكافية لدعم أنشطتها ومشاريعها. كما يتطلب الأمر إحداث تغيير فكري في المجتمع الفلسطيني، لا سيّما بين العاملات والعاملين في قطاع التنمية والدعم، سواء في الوطن أو في الشّتات، لتعزيز فهم وإدراك أهمية الدعم الفردي وتوسيع انتشار هذا المفهوم بين فئات المجتمع كافة.

# دور الجهات المانحة في تعزيز العطاء المجتمعيّ أو الحياد عنه

للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من تقسيم المانحين إلى فئتين رئيسيتين لتوضيح دور كل منهما، حيث تختلف الفئة الأولى عن الثانية تمامًا. تشمل الفئة الأولى الأفراد، سواءً كانوا مقيمين في الوطن أو في المهجر، ممّن يرغبون في تقديم الدعم لبلادهم أو للمناطق الّتي يرتبطون بها بأواصر انتماء. أما الفئة الثانية، فتتألف من الجهات المانحة التّقليديّة، أي المؤسّسات والدّول.

تُظهر المقابلات أن المؤسّسات المانحة تنقسم إلى عدّة فئات، أبرزها المؤسّسات الدّوليّة السّائدة، التي تقدّم تمويلًا مشروطًا مثل البنك الدّولي والمؤسّسات التّابعة للولايات المتّحدة. أشار جميع المبحوثين إلى رفضهم التّعامل مع هذا النوع من التمويل؛ إذ يرون في الأساس الذي يقوم عليه محاولةً للسيطرة على عمل مؤسّساتهم. وقد كان وجود هذا النّوع من التمويل أحد الدّوافع الأساسيّة لتطوير مفهوم العطاء المجتمعيّ، حيث تسعى المؤسّسات المبحوثة إلى الابتعاد عن الشّروط التي تفرضها مؤسّسات التمّويل الدّولية لما تنثني عليه من تناقض بيّن مع رؤى وأهداف المؤسّسات العاملة في مجال العطاء المجتمعي. أما الفئة الثانية من المانحين، فتتمثل في المؤسّسات الّتي تقدّم تمويلًا غير مشروط سياسيًا، يُجمع المبحوثون على أهمّيّة هذه الفئة وسهولة التّعامل معها. يُعَدّ هذا النوع من التمويل المصدر الأساس لأموال المؤسّسات المبحوثة، إذ تصل معظمها على شكل تمويل غير مشروط، لكن غالبًا ما يكون موجهًا نحو مشاريع محددة، ممّا يحدّ من قدرة المؤسّسات على تلبية كافة احتياجات مجتمعاتها. كما ثمَّ نوع آخر من التّمويل يأتي من مؤسّسات تابعة لمجموعات فلسطينيّة أو للسلطة الفلسطينيّة. تعتبر هذه المؤسّسات جزءًا محوريًا من النّظام البديل الذي تطمح إليه المجموعات العاملة لتحقيق تنمية حقيقية، كما أكّدت ممثلة مؤسّسة دالية. في الواقع، أشار العديد من الممثلين عن المؤسّسات المبحوثة إلى تلقيهم دعمًا من مؤسّسات تابعة للسلطة الفلسطينية ووزاراتها، مثلما أوضح ممثل نادي النّدوة الثّقافي.

بالنسبة للقسم الثّاني من المانحين، والمقصود هنا الأفراد، فإنّ التركيز ينصب على فلسطينيي وفلسطينيّات الوطن والشتات بالإضافة إلى الأفراد الدّاعمين لقضايا الشّعب الفلسطيني. تُعتبر هذه المجموعة من الشركاء الأساسيين في تعزيز استغلال الموارد المحلية، بل هي المجموعة التي يفضّل جميع المبحوثين التعامل معها، كما هو موقف صندوق روى مثلًا. يُعزى هذا التّفضيل لعدة أسباب، منها أنّ الأفراد، إلى جانب كونهم الركيزة الأساسيّة لمفهوم العطاء المجتمعي، هم يعرفون احتياجات مجتمعاتهم معرفة عميقة. عِلاوة على ذلك، فإن تأثيرهم، من حيث هم مانحين، على سياسات المؤسّسات التي يدعمونها يكون أقل مقارنةً بالمؤسّسات المانحة التي تقدّم دعمًا مشروطًا أو لتحقيق أهداف محددة قد لا تنسجم والأولويات الحقيقية لمجتمعات هذه المؤسّسات.

رغم الإيجابيّات السّابقة، يُعتبر هذا النّوع من الدّعم غير مستقر، إذ يتأثر تأثُّرًا مباشرًا بظروف المانحين الأفراد، كما اتضح جليًّا في خضمّ جائحة الحمّى التّاجيّة (كوفيد - 19). من جانب آخر، أشار المبحوثون، ومن بينهم رامي مسعد من مركز الفن الشعبيّ، إلى أن هذا الدّعم غالبًا ما يكون رد فعل لحاجة طارئة، وهو ما أكّدته سماهر المصري أيضًا من جمعيّة العطاء الخيرية عند حديثها عن حملة جمع التبرعات التي تلت الحرب الأخيرة على قطاع غزّة - الرّأي الّذي وافقته كذلك نداء من جمعيّة بلدنا حينما تطرّقت لموضوع صندوق دعم أهالي المعتقلين والمعتقلات.

# معيقات استغلال الموارد المحليّة والاعتماد على العطاء المجتمعي لتحقيق التّنمية

استنادًا إلى الإجابات السابقة، تبرز ثلاث مجموعات من المعيقات التي تقف أمام استغلال الموارد المحلية وتعزيز العطاء المجتمعي لتحقيق التنمية.

أولًا، المعيقات الثقافية والتنظيمية، التي تتجلى في الثقافة السائدة التي ترفض التحولات في النظام المتبع. كذلك، يؤدي نقص المعرفة والترويج للتجارب السابقة إلى حالة من التشرذم؛ إذ تعاني المؤسّسات من غياب الوضوح بشأن الخطوات اللازمة لتحقيق أهدافها، مما يخلق تنافسًا سلبيًّا بينها على موارد محدودة بالأساس. أشار بعض المبحوثين إلى أن نظام التطوع الرّاهن في المجتمع الفلسطيني قد فقد جوهر معناه، فتحوّل إلى عمل أقرب إلى الوظيفة منه إلى وسيلة لتنمية المجتمع.

ثانيًا، معيقات مرتبطة بالمانحين وأدوارهم، سواء كانوا مؤسّسات، أفرادًا، أو مجموعات، حيث تبرز محدودية الخيارات المتاحة. يعود ذلك إلى علاقات القوّة، إذ قد تُمارس الجهات المتنفِّذة ضغوطًا تمنع المؤسّسات من تعزيز مفهوم العطاء المجتمعي، لأن إحداث تغيير في النظام القائم قد يُفضي إلى تغيير في علاقات القوة.

# الخاتمة والتّوصيات

تقدّم هذه الورقة في ختامها عددًا من الحلول التي تبنتها المؤسّسات المبحوثة للاستفادة من الموارد المحلية. من هذه الحلول تأسيس بعض المؤسّسات مشاريع ربحية تُسهم في تغطية جزء من مصاريفها الدّاخلية، كما أوضح علي (من جمعيّة إنعاش الأسرة). تسعى مؤسّسات أخرى إلى تقديم خدمات لقاء عوائد مالية إضافية، كما هو الحال في جذور المقدسية وفق ما أوردته الشّرقاوي. أيضًا، أشار مسعد (مركز الفن الشّعبي) إلى جهود التّعاون بين المؤسّسات والتعاونيات ما يُحقّق الدّعم للمؤسّسة والتّعاونيّات الزّراعيّة المحليَّة.

في ذات السّياق، أبدت جميع المؤسّسات المبحوثة تفضيلها الابتعاد عن الاعتماد على التّمويل من المؤسّسات المانحة التقليدية، مفضلةً التبرعات الفردية. على سبيل المثال، يطمح صندوق روى إلى أن يُشكّل دعم الأفراد نحو 70 بالمئة من إجمالي دخله، كما أشار ممثلوه في لقاء المجموعة البؤرية، علمًا أنّ الصندوق يعتمد نموذجًا يحول دون تحكّم الأفراد المانحين بخططه، وسياساته، ومشاريعه، وذلك من خلال وضع حد أعلى لقيمة التبرع الذي يمكن أن يقدمه أي المانح.

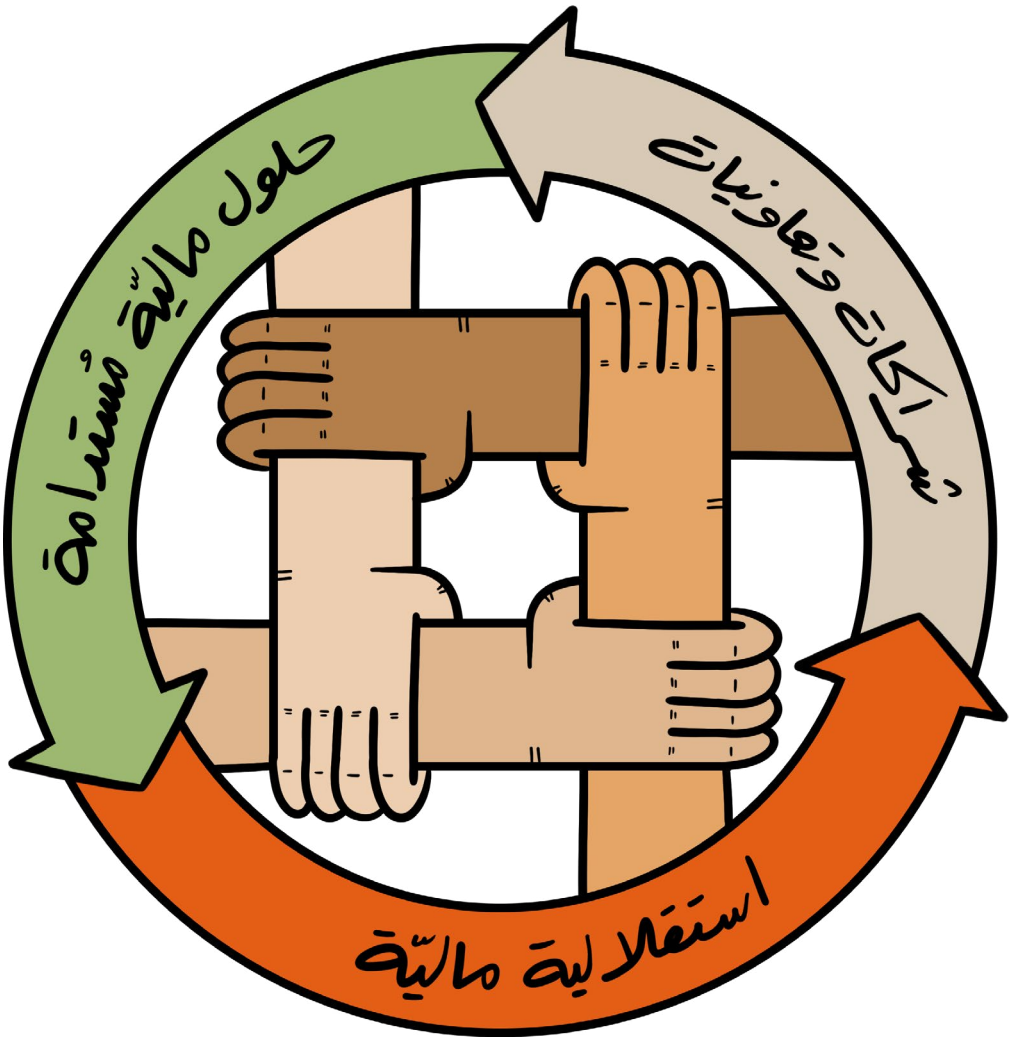

# التّوصيات

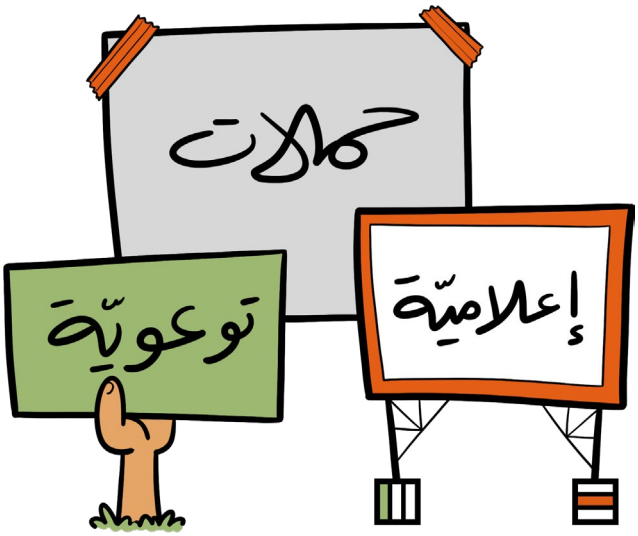


1 تعميم نماذج العطاء المجتمعي عبر حملات إعلاميّة وتوعويّة مستمرة: يوصى بتواصل زخم إطلاق الحملات التّوعويّة والإعلاميّة لنشر مفهوم العطاء المجتمعي على نطاق واسع، مما يسهم في تعزيز الوعي به ويعمل على حل مشكلة نقص الموارد. من خلال هذه الحملات، يمكن جذب المزيد من الموارد المادية والبشرية لدعم المؤسّسات العاملة بنموذج العطاء المجتمعي، ويساهم هذا الانتشار في تراكم المعرفة وتقليل المخاطر المرتبطة بالمشاريع الجديدة، مما يفضي إلى ازدهار هذا النموذج والمؤسّسات التي تتبناه.

2 توثيق النماذج الناجحة في العطاء المجتمعي: يُعد التوثيق الدقيق لنماذج العطاء المجتمعي من الحلول الفاعلة لتمكين المؤسّسات من الوصول إلى استراتيجيات وخطط سبق أن اعتمدتها مؤسّسات أخرى. يسهم هذا التوثيق في تقليل احتمالية وقوع المؤسّسات الجديدة في أخطاء سبق أن واجهتها المؤسّسات الرائدة.

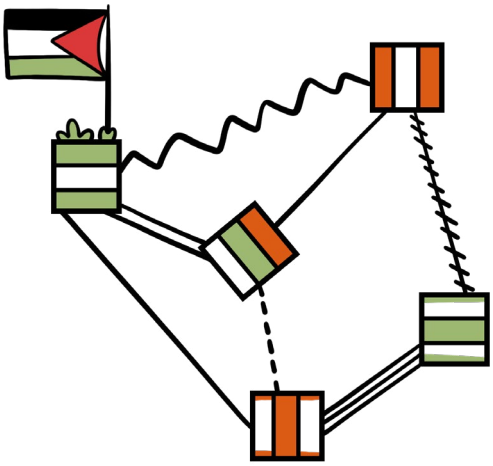

3 تعزيز التّشبيك بين مؤسّسات العطاء المجتمعي: ينبغي تقوية علاقات وشبكات تواصل واتصال المؤسّسات العاملة بنموذج العطاء المجتمعي، حيث يسهم هذا التعاون في توسيع نطاق عمل المؤسّسات وتسهيل تبادل الأفكار والمقترحات. كما يساعد التشبيك في تقليل المنافسة السلبية، خصوصًا على الموارد الماديّة، ممّا يخفّف من التّحديات الّتي تواجه هذه المؤسّسات ويدعم دورها في المجتمع.

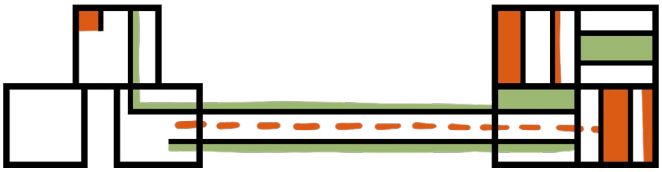

4 فتح أبواب الحوار مع مؤسّسات المجتمع المدني التي لا تعتمد نموذج العطاء المجتمعيّ: ينبغي إطلاق حوار بين المؤسّسات العاملة وفق نموذج العطاء المجتمعي وتلك التي تعتمد على التمويل الدولي التقليدي بالمقام الأوّل. قد يشجع هذا الحوار المؤسّسات الّتي لا تعتمد العطاء المجتمعي للميل صوب نماذج أقل اعتمادًا على التمويل الغربي. كما يعزّز هذا الحوار التكاتف والتعاون بين مختلف المؤسّسات، ممّا يقوي المجتمع المدني ككل.

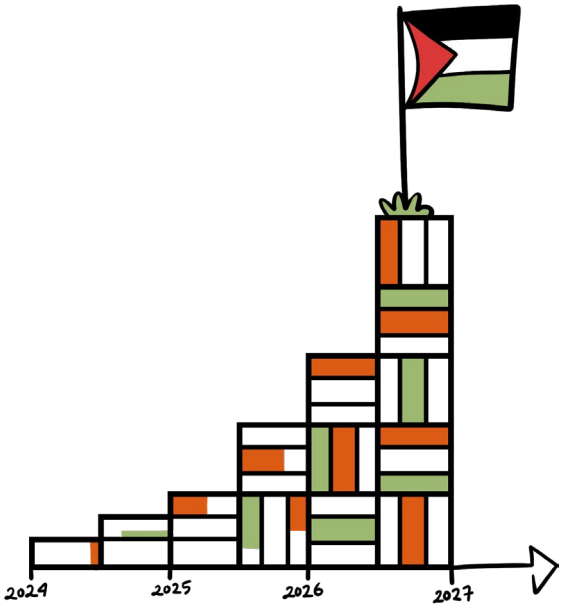


5 بناء استراتيجيّة وطنيّة للعطاء المجتمعي والاعتماد على الذّات: ينبغي وضع وتطوير استراتيجيّة وطنية للعطاء المجتمعي والاعتماد على الذّات، وذلك من خلال حوار شامل بين جميع مكونات المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج، بما يشمل المؤسّسات العاملة في القطاعين العام والخاص. لكل من هذه المؤسّسات دور مهم في دفع تطوير المجتمع الفلسطيني وتقوية مؤسّساته ومنظّماته.

فتح باب الحوار
مع مؤسسات المجتمع المدني
التي لا تعمل بنموذج القطاع المجتمعي

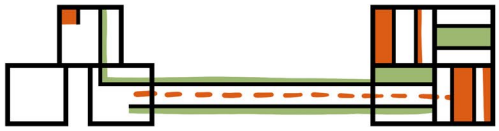

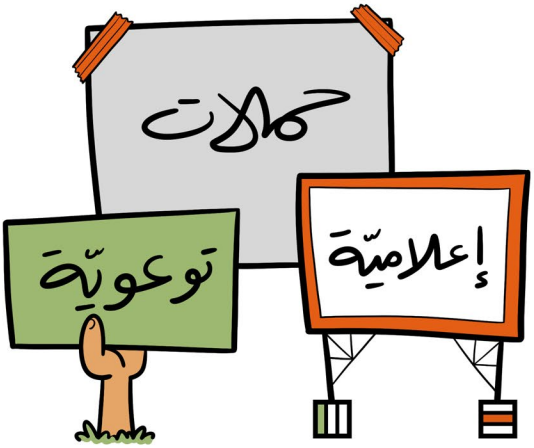


حملات إعلامية توعوية

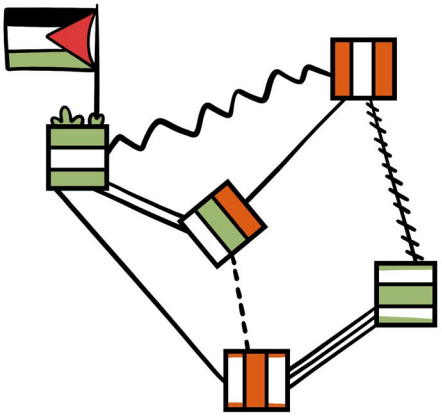

التشبيك بين المؤسسات

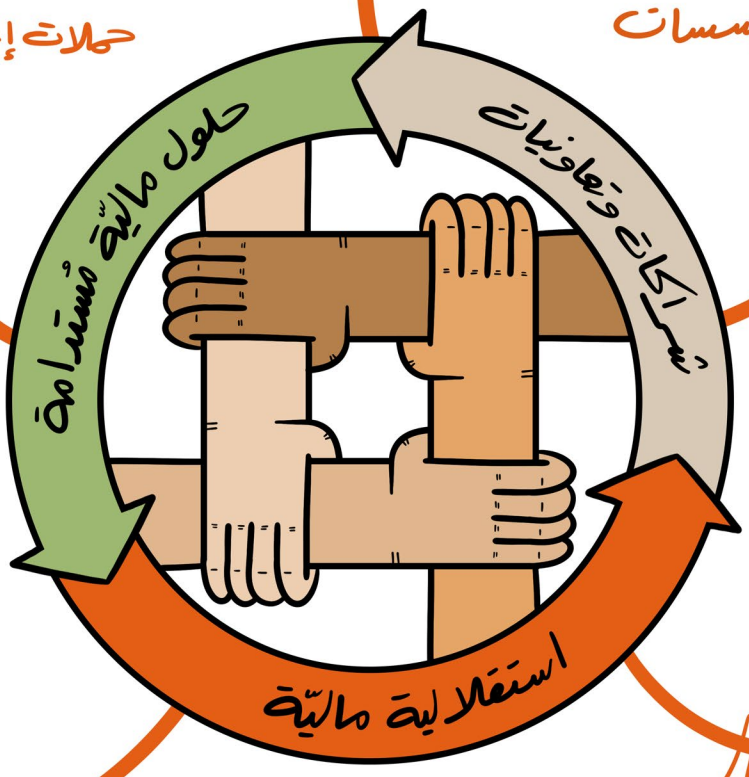

توثيق النماذج

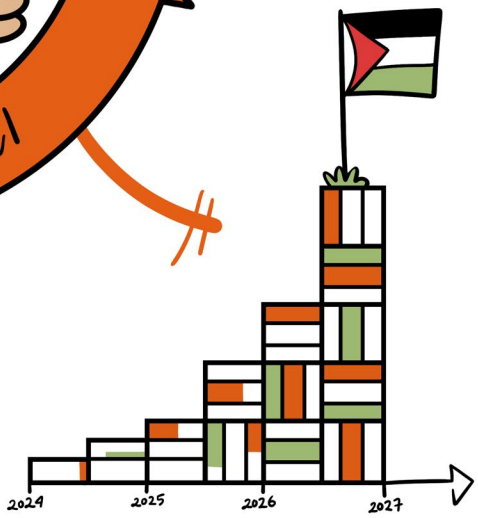


بناء استراتيجية
وطنية للقطاع المجتمعي

# ثبت المراجع

## المراجع العربيَّة


الشيخ، عبد الرحيم. "التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين." في دراسات نقدية حول واقع التنمية في فلسطين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.

درويش، سالم. "مدى تأثير المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2010." مجلة الدراسات الثقافية اللغوية والفنية 4 (2019): 276 - 296.
تاريخ الدخول كانون الثّاني/يناير 2019.
https://rb.gy/8szo16

دويكات، سناء. "العمل التطوعي." موقع موضوع، 2016.
تاريخ الدخول 12 تشرين الأوّل/أكتوبر 2024.
https://mawdoo3.com/موضوع_عن_العمل_التطوعي#cite_note-EurFqlsqEu-1

خضر، مصطفى. "العمل الخيري." موقع موضوع، 2016.
تاريخ الدخول 13 نيسان/أبريل 2022.
http://mawdoo3.com/العمل_الخيري

مجدي، مارك. "أنطونيو غرامشي والعلاقة بين المجتمع والمثقفين." مجلة أدب ونقد، العدد 369 (2018): 41 - 51.
http://search.mandumah.com/Record/912156

مهدي، محمد صالح جواد. "العمل الخيري: دراسة تأصيلية تاريخية." مجلة سامراء 8، العدد 30 (2012): 211 - 230.
https://rb.gy/bjzmai

مسعد، محمد. "الحماية الاجتماعيّة ودور المجتمع المدني في تعزيزها." دويتشه فيله، 30 تشرين الثّاني/نوفمبر 2013. تاريخ الدخول 13 نيسان/أبريل 2022.
https://www.dw.com/ar/الحماية-الاجتماعية-ودور-المجتمع-المدني-في-تعزيزها/a-17262587

الشوا، هيفاء المصري. التأقلم مع التغير. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 1999.

# المراجع الإنجليزيّة


AMAN Coalition and the Civil Society for Enhancing Budget Transparency, *Assessment of Application of Corporate Social Responsibility in the Palestinian Private Sector from International Standards Perspective.* Ramallah: AMAN, 2022. https://rb.gy/eqhgtl.

Awashreh, Raeda. "Palestinian CSOs: A Proposed Model for Civil Society Work." In *Critical Studies on the Reality of Development in Palestine*. Ramallah: Bisan Center for Research and Development, 2012.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). "Social Protection." Accessed April 13, 2022. https://rb.gy/vxr5zu.

Hodgson, Jenny, and Anna Pond. "How Community Philanthropy Shifts Power." Grantcraft, 2018. Commissioned by the Global Alliance for Community Philanthropy and the Global Fund for Community Foundations. https://rb.gy/knyg01.

Hodgson, Jenny, and Hilary Knight. "The Rise of Community Philanthropy." *Alliance* 21, no. 4 (2016). https://t.ly/Fj6mp.

International Labour Organization. *Partnership for Improving Prospects for Forcibly Displaced Persons and Host Communities: Social Protection*. Accessed November 5, 2024. https://www.ilo.org/projects-and-partnerships/projects/partnership-improving-prospects-forcibly-displaced-persons-and-host/themes/social-protection.

Jahshan, Jibreel, and Hussein Yahya. *Palestinian Voluntary Work: A Memory of a Homeland That Won't Be Forgotten*. 1st ed. Ramallah: Palestinian Voluntary Work Authority, 2013. Accessed 2021. https://t.ly/FMVLf.

Jbeil, Kamel. "Interview on Social Entrepreneurship." Interview. Panorama, 2012.

Kasper, G., Ausinheiler, J. & Marcoux, J., 2014. *What's Next for Community Philanthropy: Making the Case for Change*, Monitor Institute. Belgium. Retrieved from https://coilink.org/20.500.12592/748svt on October 9, 2024. COI: 20.500.12592/748svt.

Kilmurray, Avila. *Community Philanthropy: The Context, Concepts, and Challenges: A Literature Review*. Latvia: Teterev Uplift Fund, 2020. Accessed 2021. https://www.teterevufonds.lv/Uploads/2017/09/29/1506695058_2472.pdf.

Mizal, Abdel Karim "Features of Voluntary Work in Palestine from Ouna (1) to Civil Work". *Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies* 1, no 33 (2017). https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/790.

Sarsour, Sami, Naser, Rami, and Atallah, Mahmoud. *The Economic and Social Effects of Foreign Aid in Palestine*. Palestine Monetary Authority, Research, and Monetary Policy Department, 2011. Accessed 2021. https://t.ly/3jdzr.

Shalabi, Yasser, and Naim al-Saadi, *Mapping of Palestinian nongovernmental organizations in the West Bank and Gaza Strip*. Ramallah: MAS, 2001.

Thoits and Hewitt, Journal of Health and Social Behavior 2001, Vol 42, (June): 115–131

Zanotti, Jim. *U.S. Foreign Aid to the Palestinians*. Congressional Research Service, 2018. Accessed 2022. https://sgp.fas.org/crs/mideast/RS22967.pdf.

# المقابلات


أسعد، س.، غرة، خ.، وكوكش، م. "مجموعة بؤرية مع صندوق روى." مقابلة أجراها وسام عياصرة. عبر زوم، 2022.

إسماعيل، لينا. "مقابلة مع مؤسسة دالية." مقابلة أجراها وسام عياصرة. عبر زوم، 2021.

البرغوثي، محرم. "مقابلة مع اتحاد الشباب الفلسطيني." مقابلة أجراها جبريل جحشان. 2013.

البسط، سليم. "مقابلة في مخيم الأمعري." مقابلة أجراها جبريل جحشان. 2013.

جبيل، كامل. "مقابلة حول ريادة الأعمال الاجتماعية." مقابلة. بانوراما، 2012.

حرباوي، أ. "مقابلة مع نادي النّدوة الثّقاف." مقابلة وجاهية أجراها وسام عياصرة. 2022.

حمد الله، علي. "مقابلة في رام الله. " مقابلة أجراها أُبي العابودي. 2024.

شرقاوي، فيروز. "مقابلة مع مؤسسة جذور القدس." مقابلة أجراها وسام عياصرة. عبر زوم، 2022.

صالح، عبد الجواد. "مقابلة في البيرة." مقابلة. 2013.

الصالحي، بسام. "مقابلة في رام الله." مقابلة أجراها جبريل جحشان. 2013.

طاهي، ن. "مقابلة مع الجمعيّة الإسلاميّة الخيريّة." مقابلة أجراها وسام عياصرة. عبر زوم. 2022.

فاشة، منير. "مقابلة في القدس." مقابلة أجراها جبريل جحشان. 2013.

الفرارجة، م. "مقابلة مع جمعية قرية زكريا." مقابلة وجاهية أجراها وسام عياصرة. 2022.

مسعد، رامي. "مقابلة مع مركز الفن الشعبي." مقابلة أجراها وسام عياصرة. عبر زوم. 2022.

المصري، سماهر. "مقابلة مع جمعية العطاء الخيرية." مقابلة أجراها جبريل جحشان. عبر زوم. 2022.

ناصر، نداء. "مقابلة مع جمعية بلدنا." مقابلة. عبر زوم، 2022.

النحاس، زكريا. "مقابلة في رام الله." مقابلة أجراها جبريل جحشان. 2013.

# ثبت مراجع الصور


صورة (1). المصور غير معروف. (1936). "هند الحسيني مع تلميذات المدرسة في مسيرة. القدس، فلسطين، 1936". ويكيبيديا. أيلول 1، 2013
https://arz.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%86%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%89

صورة (2). المصور غير معروف. (غ.م.) . "تحضير الطرود الغذائية وتوزيعها على الأسر المحتاجة في جمعية اللد الخيرية خلال شهر رمضان". ألبوم صور جمعية اللد الخيرية. الموقع الإلكتروني لـ جمعية اللد الخيرية
http://www.ellidpal.org/ar/?page=gallery&groupID=79

صورة (3). المصور غير معروف. (1942). "كلية بيرزيت، 1942". الموقع الإلكتروني لجامعة بيرزيت. أيار 13، 2019
https://www.birzeit.edu/en/blogs/nakba-and-its-aftermath

صورة (4). المصور غير معروف. (1974). "طلاب جامعة بيرزيت يقومون بحملة نظافة في مدينة جنين ومخيمها كجزء من نشاطات العمل التطوعي، 1974". منشور نبهان عمر على صفحة "منصة خريجي جامعة بيرزيت - Birzeit University alumni platform " على منصة فيسبوك. أيلول 1، 2021
https://www.facebook.com/groups/705612390274006/permalink/997326344435941/

صورة (5). جوس دراي. (1989). "أطفال خلال مشاركتهم في أنشطة ثقافية خلال الانتفاضة الأولى". مجموعة جوس دراي. أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي. الموقع الإلكتروني لـ أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي
https://palarchive.org/index.php/Detail/objects/14194/lang/ar_PS

صورة (6). جوس دراي. (1989). "اللجنة الشعبية للاكتفاء الذاتي الغذائي في مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين خلال الانتفاضة الأولى". مجموعة جوس دراي. أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي. الموقع الإلكتروني لـ أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي
https://palarchive.org/index.php/Detail/objects/14227/lang/ar_PS

صورة (7). مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1979). "كتيب، من إصدار جمعية إنعاش الأسرة، يحوي أبرز النشاطات الخاصة بالأطفال، التي قامت بها الجمعية خلال عام الطفل العالمي عام 1979". الأرشيف الاجتماعي الفلسطيني لـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الموقع الإلكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية
https://archive.palestine-studies.org/ar/node/2066

صورة (8). مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1980). "قصاصة من جريدة الميثاق، الصادرة بتاريخ 29 حزيران 1980، وتسرد الإنجازات والنشاطات التي قامت بها جميعة إنعاش الأسرة قبل العام 1980". الأرشيف الاجتماعي الفلسطيني لـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الموقع الإلكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية
https://archive.palestine-studies.org/ar/node/1972

صورة (9). المصور غير معروف. (غ.م.) . "مهرجان فلسطين الدولي - مركز الفن الشعبي". الموقع الإلكتروني لـ مركز الفن الشعبي
https://www.popularartcentre.org/index.php

صورة (10). المصور غير معروف. (غ.م.) . "يوم تطوعي مع مؤسسة دالية في كفر نعمة". الموقع الإلكتروني لـ مؤسسة دالية المجتمعية.

# دراسة حالة رقم ١:
# مركز معًا وجمع التَّبرعات لقطاع غزّة

مركز معًا التّنموي منظّمة تدريب وتنمية أهليّة فلسطينيّة مستقلة، تعمل بمعزل عن الانتماءات الحزبيّة. تأسّس معًا في كانون الثّاني/يناير عام 1989. مُتخِذًا من رام الله مقرًا رئيسًا، للمركز أربعة مكاتب فرعيّة في غزّة، وخان يونس، وطولكرم، وجنين. ينصب تركيز معًا على إطلاق مبادرات مستقلّة تعتمد على الذّات لتنمية الموارد البشريّة من أجل بلوغ التّنميةّ المستدامة وما يرتبط بها قيم الاكتفاء والتّمكين الذّاتيين.

مع استمرار حرب الإبادة على الشّعب الفلسطينيّ في قطاع غزّة، كثّف مركز معًا جهوده الإغاثية في القطاع، حيث جمع موارد من شركائه الدوليين ومن المجتمع الفلسطيني المحلي. أثمرت حملته الإغاثيّة جمعَ نحو 200 ألف شيقل من الضّفّة الغربيّة وحدها لدعم القطاع. تُعد هذه الحملة، الّتي جرت خلال شهر رمضان واستمرت لمدة شهر تقريبًا، نموذجًا ناجحًا للعطاء المجتمعي، إذ استطاعت تجنيد موارد من المجتمع المحلي بفعاليّة.

عند سؤال منسّق الحملة، الأستاذ حمزة زبيدات، عن أسباب نجاح حملة الإغاثة، أوضح أن مركز معًا تمكّن منذ اشتعال حرب الإبادة على قطاع غزّة من تنظيم فريقه من الموظفين والموظّفات والمتطوّعين والمتطوّعات للقيام بأنشطة الإغاثة، لا سيما شمالي القطاع، ممّا أعطى المركز دفعًا قويًا في تنفيذ جهوده الإغاثيّة.

مع بداية شهر رمضان، بادر المركز إلى إطلاق حملة لجمع التبرعات عبر بيع قسائم إفطار خيري، خصّص ريعها لدعم قطاع غزة. أشار زبيدات إلى أن المجتمع، مؤسّسات وأفراد، أبدى تشوّقًا لدعم القطاع.

عن العوامل الّتي شجّعت النّاس على التّبرّع للحملة، يشير زبيدات إلى ما يلي:

1. الاستجابة السريعة الّتي أبداها مركز معًا للأوضاع في غزة وقدرته على العمل حتّى في أعسر الظّروف.
2. لهفة أهالي الضّفّة الغربيّة للتبرع ودعم أهالي القطاع.
3. ثقة المجتمع بمركز معًا وسمعته الطيبة في إيصال المساعدات لمستحقيها.
4. التغطية الإعلامية لدور المركز، من خلال نشر تقارير وإحصاءات للجمهور عن طبيعة نشاطاته وجهوده.

حققت الحملة نجاحات ملحوظة بفضل عدد من العوامل الأساسية، يمكن إجمالها بالتّالي:

1. وضوح أهداف الحملة.
2. اتساق الهدف مع توجهات ومشاعر الجمهور الفلسطيني، مما شجّع على دعمها.
3. التّخطيط الزّمني الملائم لإطلاق الحملة خلال شهر رمضان.
4. توفير آليات تبرع يسيرة، سواء من خلال الحساب الإلكتروني أو التبرع النقدي عبر الكوبونات.
5. توفّر طواقم مؤهلة وضعت نظامًا يربط بين التدخلات الميدانية والتبرعات، وفق نظام مالي وإداري متماسك يراعي القوانين الفلسطينية وقواعد الحوكمة العالمية.

## دراسة حالة رقم ٢:

# إنعاش الأسرة نموذج لمؤسّسة تتبنى العطاء المجتمعي نهجًا

جمعيّة إنعاش الأسرة مؤسّسة فلسطينية خيريّة نسويّة تنموية غير ربحية، تأسّست عام 1965 بمبادرة من مجموعة من الفلسطينيّات المتطوّعات، بقيادة المناضلة الراحلة سميحة خليل. جاء تأسيس الجمعيّة استجابة للتحديات المتزايدة التي واجهها الشعب الفلسطيني، بدءًا من نكبة عام 1948، مرورًا بنكسة عام 1967، وصولًا للتداعيات المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي حتى يومنا هذا. تركز الجمعيّة في مجالات تدخلها على الإغاثة ودعم الأسر الفلسطينية الأكثر احتياجًا.

تُجسّد جمعيّة إنعاش الأسرة نموذجًا يُحتذى به في مجال العطاء المجتمعي، حيث استجابت منذ نشأتها لاحتياجات مجتمعها الفلسطيني عبر عدة مسارات، بدءًا من رعاية وكفالة الأيتام، وتوفير فرص عمل للنساء، وصولًا إلى كفالة الأسر الأكثر احتياجًا. وتعتمد الجمعيّة لتحقيق أهدافها على مصدرين رئيسيين لتمويل جهودها غير الرّبحيّة: الأول من خلال تبرعات الفلسطينيّات والفلسطينيين المقتدرين في الوطن والشتات، والثاني من خلال مشاريعها المدرة للدخل، مثل المطبخ، وتأجير القاعات، وبيع المطرزات والحرف اليدوية.

تتميز جمعيّة إنعاش الأسرة بتنوع أنشطتها المدرة للدخل، التي تشمل المطبخ، والتطريز، وسكن الطالبات، والكلية، وبرامج التدريب المهني. لقد أنشأت الجمعيّة نظامًا إداريًا قويًا تدير من خلاله هذه الأنشطة بفعاليّة، فللكليّة عميدها وكوادرها، ولقسم التّطريز مسؤوله وطاقمه الّذي يتألّف من ثلاث إلى أربع موظّفات دائمات، بالإضافة إلى تشغيل عدد كبير من النساء في القرى على نظام العمل بالقطعة، يصل عدد هذه الفئة أحيانًا إلى 100 امرأة.

يحقق برنامج التدريب المهني الذي يقدّم عدة تخصصات دخلًا جيدًا للجمعيّة، فضلًا عن الأصول الاستراتيجية للجمعيّة مثل السكنات، التي تضم 133 سريرًا، وبعض العقارات الأخرى - جميعها تُسهم في توفير إيرادات مستمرة تعزز من استقرار الجمعيّة المالي. بفضل هذا التنوع في مصادر الدخل، استطاعت الجمعيّة الحفاظ على استقلاليتها، والاستجابة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني وأولويّاته؛ كما فعلت من خلال برنامج كفالة 5000 يتيم من قطاع غزّة في خضمّ حرب الإبادة الرّاهنة.

انطلاقًا من سياسة الاعتماد على الذات، قررت الجمعيّة ألا تتقدم للحصول على منح لتغطية مصاريفها التشغيلية، بل فقط لتغطية ما ترتأي من مشاريعها التّطويريّة.

نجحت جمعيّة إنعاش الأسرة في بناء علاقات متينة مع المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك القطاع الخاص، وأسست لعلاقات تمويل مباشر من المجتمع والقطاع الخاص لدعم أنشطتها، مما ساهم في تغطية أنشطتها والمصاريف الإدارية المرتبطة بها.

يُمكن إجمال أهم الدروس المستفادة من تجربة جمعية إنعاش الأسرة في النقاط التالية:

1. العمل المنهجي المتوازي والمتدرج للاستجابة لحاجات المجتمع.
2. تجنيد الأموال داخل المجتمع من خلال لقاءات منتظمة مع الشخصيات العامة والمجتمعية والفاعلين في الغرف التجارية والقطاع الخاص.
3. التواصل المباشر مع المغتربين الفلسطينيين لتجنيد الدعم المالي من خلال تعريفهم بنشاطات الجمعية ودورها الاجتماعي.
4. التركيز على الاعتماد على الذّات عبر تمويل الأنشطة التشغيلية من الأنشطة المدرة للدخل، ورفض استخدام المنح لهذا الغرض.
5. البناء الحكيم للأنشطة المدرة للدخل عبر بناء مشاريع مدروسة وتوفير الكادر المؤهل لإدارتها، بما يتماشى مع احتياجات المجتمع.

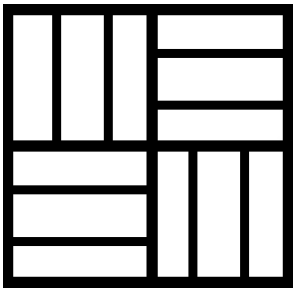

# العَطاءُ المجتمعيّ
# ضمن السِّياق الفلسطينيّ

## المفهوم والبدائل والتّحديات